الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم التسيير

الموضوع

دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مطاحن الزيبان القنطرة 2014–2016.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: فحص محاسبي

إعداد الطالب:

➢ رواحنة عماد الدين

الأستاذ المشرف:

➢ د/ زاوي صورية

رقم التسجيل:	MASTER – AUDIT / 2017
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي : 2016 _2017

http://univ-biskra.dz

بسم الله الرحمن الرحيم:

(قالوا سبحنك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم)

البقرة الآية 32

إهداء:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

إلى من أوصيت بهما وأمرت بطاعتهما وأبغي رضاهما إلى من تعلمت منهما الصبر والإيمان والقيم النبيلة إلى من علموني نهج الحياة:

إلى الغالية وروحي أمي

إلى مثلي الأعلى أبي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع أفراد العائلة

إلى أصدقاء العمر

إلى كل زملاء الدراسة

إلى كل الأساتذة الذين ساهموا في وصولي إلى هذه المرحلة

إلى زملاء دفعة فحص محاسبي 2017

إلى كل من نسيه قلمي ولم ينساه قلبي

عماد الدين

شكر وعرفان:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم

نحمد الله ونشكره على توفيقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة زاوي صورية على قبولها الإشراف، فكانت خير موجه.

أشكر طاقم وموظفي مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة الذين قدموا يد العون في إنجاز هذا العمل.

أتوجه بالشكر إلى الأساتذة والطاقم الإداري لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وأشكر كل دفعة فحص محاسبي 2017.

وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد.

شكرا جزيلا للجميع

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول
01	جانب الأصول في الميزانية
02	جانب الخصوم في الميزانية
03	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة
04	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة
05	جدول تغير الأموال الخاصة
06	مكونات جدول سيولة الخزينة
07	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة
08	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة
09	توزيع العمال على مصالح المؤسسة
10	جدول سيولة الخزينة لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة للفترة 2014 2016

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	اسم الشكل
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	اسم الملحق
01	جدول سيولة الخزينة لسنة 2014 لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة
02	جدول سيولة الخزينة لسنة 2015 لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة
03	جدول سيولة الخزينة لسنة 2016 لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة
04	أصول ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة لسنة 2015
05	خصوم ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة لسنة 2015
06	أصول ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة لسنة 2016
07	خصوم ميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة لسنة 2016
08	جدول حساب النتائج لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة لسنة 2015
09	جدول حساب النتائج لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة لسنة 2016

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الآية القرآنية	
إهداء	
شكر وعرفان	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
فهرس المحتويات	
المقدمة	
الفصل الأول: جدول سيولة الخزينة	
المبحث الأول: القوائم المالية	06
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	06
المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية ومستخدميها	08
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية	10
المبحث الثاني: جدول سيولة الخزينة	21
المطلب الأول: ماهية جدول سيولة الخزينة	21
المطلب الثاني: محتوى جدول سيولة الخزينة	24
المبحث الثالث: طرق إعداد جدول سيولة الخزينة	25
المطلب الأول: الطريقة المباشرة	25
المطلب الثاني: الطريقة غير المباشرة	30
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: علاقة جدول سيولة الخزينة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة	
المبحث الأول: ماهية الأداء	36
المطلب الأول: تعريف الأداء	36
المطلب الثاني: أنواع الأداء	37
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء	39

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي	41
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء	41
المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي	42
المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي	44
المبحث الثالث: أهمية التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	45
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي	45
المطلب الثاني: دور جدول سيولة الخزينة في تقييم السيولة النقدية	46
المطلب الثالث: دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الربحية والنقدية الحرة	47
المطلب الرابع: دور جدول سيولة الخزينة في تقييم السياسات المالية	49
خلاصة الفصل الثاني	51
الفصل الثالث: علاقة جدول سيولة الخزينة بتقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2014 – 2016	
المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة	53
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة	53
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	56
المبحث الثاني: أهمية جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة	66
المطلب الأول: عرض جدول سيولة الخزينة لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة 2014-2016	66
المطلب الثاني: تقييم السيولة النقدية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة	68
المطلب الثالث: دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الربحية للمؤسسة محل الدراسة	71
المطلب الرابع: دور جدول سيولة الخزينة في تقييم السياسات المالية للمؤسسة محل الدراسة	75
المطلب الخامس: تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة	77
المطلب السادس: اختبار الفرضيات	79
خلاصة الفصل الثالث	80
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

ويعتبر جدول سيولة الخزينة من أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسة، إذ يبين مختلف التدفقات النقدية في المؤسسة على اختلاف مصدرها.

كما يساعد جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من حيث سيولتها النقدية وربحيتها وكذا سياساتها المالية.

ونجد أن مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة تتبع الطريقة المباشرة في إعدادها لهذا الجدول، وقد حققت مستوى أداء مالي متوسط، وذلك من خلال تحقيق مستويات مقبولة من حيث السيولة النقدية، وربحيتها، وسياساتها المالية.

الكلمات المفتاحية: جدول سيولة الخزينة، الأداء المالي، القوائم المالية.

Résumé :

Cette étude a abordé la question du rôle du tableau des flux de trésorerie dans la performance financière de l'évaluation de l'entreprise économique par l'étude de cas des moulin des ZIBANES EL KANTARA.

Le tableau des flux de trésorerie est un tableau des états financiers les plus importants préparé par l'entreprise, elle montre les différentes origines des flux de trésor.

Le tableau des flux de trésorerie aide l'entreprise a évaluée la performance financière en terme de liquidité de trésorerie, de la rentabilité, ainsi que des politiques financier.

Nous constatons que l'entreprise des moulins des ZIBANE affilé a la méthode directe dans la préparation de ce tableau, a atteinte un niveau moyenne de performance, a travers la réalisation des niveaux acceptable en terme de liquidité, la rentabilité, et des politique financiers.

Mots clés : Le tableau des flux de trésorerie, la performance financière, états financiers.

مقدمة:

تفاوتت أهمية القوائم المالية عبر تاريخ الممارسات والمفاهيم والمبادئ المحاسبية، ففي الوقت الذي كانت فيه الميزانية تحتل مكانة بارزة بين القوائم الأخرى من حيث الأهمية منذ القرن السابع، إلا أن وجهة النظر هذه تراجعت لصالح قائمة الدخل ومع الأهمية المتزايدة لها، أخذ ينظر إلى الميزانية كصلة وصل بين قائمتين متتاليتين، ومنذ ذلك الحين وحتى تأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية في عام 1973م، تم التعامل مع قائمة الدخل باعتبارها الأكثر أهمية لأنها تقدم معلومات ذات علاقة بتقييم الأداء المالي وقدرتها على توليد الأرباح، لكن في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام يتوجه إلى سيولة وقدرة المؤسسة على توليد النقدية، فتحول بذلك الاهتمام إلى قوائم مالية أخرى مثل جدول سيولة الخزينة(قائمة تدفقات النقدية) التي تحقق عوائد للمستثمرين والدائنين، حيث تمكن هذه القائمة من تزويد المستخدمين بمعلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال الفترة المالية.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها، وهل حققتها بالوسائل المعقولة وكما خططت له. فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها أو بالأحرى تقييم أدائها المالي وذلك لتوفير المعلومات اللازمة للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات والتسيير الجيد للمؤسسة، كما يسمح تقييم الأداء المالي للمؤسسة بتحديد الانحرافات المسجلة ومحاولة تجنبها ويعتبر أيضا من إجراءات الرقابة الداخلية، عن طريق الاستعانة بمختلف النسب والمؤشرات المالية المشتقة من جدول سيولة الخزينة والكشوف المالية الأخرى. ويسمح تقييم الأداء المالي بمعرفة قدرة المؤسسة على توليد السيولة، وإعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة، ما يساعد إدارة المؤسسة والمتعاملين معها والمهتمين بالمؤسسة بتوجيه واتخاذ قراراتهم.

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

تساؤلات الدراسة:

للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو جدول سيولة الخزينة؟ وما هي أهميته؟
2- ما هو محتوى جدول سيولة الخزينة؟ وما هي طرق إعداده؟
3- ما هو الأداء المالي؟ وما هي أهمية تقييمه؟
4- ما هي الطريقة المتبعة لإعداد جدول سيولة الخزينة في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة؟
5- كيف يساعد جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة؟

6- هل يعتبر الأداء المالي المؤسسة محل الدراسة جيدا بناء على تحليل جدول سيولة خزينتها؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تتبع المؤسسة محل الدراسة الطريقة المباشرة لإعداد جدول سيولة الخزينة.

الفرضية الثانية: يساهم التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: يعتبر الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيد بناء على تحليل جدول سيولة خزينتها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعريف بجدول سيولة الخزينة وبيان أهميتها ومختلف استخداماتها، وعرض محتوياتها.
2- توضيح أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، سواء بالنسبة لها أو الأطراف المتعاملين معها، كالمساهمين، والدائنين ، والموردين...
3- إبراز دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
4- تقديم مقترحات من شأنها تفعيل الدور الذي يلعبه جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة محل الدراسة.

أهمية الموضوع: للموضوع أهمية كبيرة تتجلى في:

- الأهمية الكبيرة للسيولة المالية في المؤسسة.
- أهمية جدول سيولة الخزينة لما يحتويه من معطيات وبيانات تساعد في الحكم على سيولة المؤسسة.
- أهمية عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- اهتمام العديد من المسيرين بكيفية إيجاد أساليب وأدوات تتميز بالعقلانية وتساهم في تحسين الأداء المالي.
- السعي إلى تحسين جودة السيولة المالية في المؤسسة.

دوافع اختيار الموضوع:

لم يكن اختيار الموضوع بمحض الصدفة وإنما نتيجة للعديد من الاعتبارات:

- أهمية الموضوع خاصة فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي بالنسبة للمؤسسات في ظل بيئة عمل سريعة التغير.

- بحكم التخصص والبحث في المواضيع المتعلقة بمجال المحاسبة.
- الرغبة في البحث ودراسة إحدى الجداول أو القوائم المالية الأكثر حساسية باعتبارها تمس جانب مهم وهو السيولة.

منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث و تحليلها ، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد استعملنا منهج دراسة الحالة مستعينين في ذلك بالملاحظة للتعرف على منتجات المؤسسة بالإضافة الى المقابلة مع الموظفين الإداريين في المجال لتحديد دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وكذلك الاستعانة بالكتب والمجلات والرسائل الجامعية من أجل الإلمام بجوانب الموضوع.

خطة البحث:

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث واختبار مختلف الفرضيات، لابد من الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإحاطة به، لذلك تم تقسيم البحث إلى:

- **مقدمة:** تضمنت إشكالية الدراسة، والتساؤلات والفرضيات التي تم الانطلاق منها للإجابة عن الإشكالية، بالإضافة إلى توضيح أهمية وأهداف هذه الدراسة.
- **الفصل الأول:** معنون ب "**جدول سيولة الخزينة**": تضمن هذا الفصل توضيح المفاهيم المتعلقة بجدول سيولة الخزينة من حيث التعريف والأهمية، والطرق المتبعة لإعداده، لكن قبل ذلك تم التعريف بالقوائم المالية بصفة عامة وعرض أنواعها.
- **الفصل الثاني:** بعنوان "**علاقة جدول سيولة الخزينة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة**" تضمن هذا الفصل التعريف بالأداء وبيان أنواعه ومختلف العوامل المؤثرة فيه، ليتم بعد ذلك التعريف بعملية تقييم الأداء المالي وبيان أهميتها وإبراز مختلف الجهات المستفيدة من عملية تقييم الأداء المالي.
- **الفصل الثالث:** معنون ب "**علاقة جدول سيولة الخزينة بتقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة**" تضمن هذا الفصل التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وهي مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة من حيث نشأتها وأهدافها، وعرض هيكلها التنظيمي، كما تضمن دراسة جدول سيولة خزينة المؤسسة ودورها في تقييم أدائها المالي، وكذا اختبار الفرضيات وتفسير النتائج.

- **خاتمة:** تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها سواء في الجانب النظري أو في الجانب التطبيقي (الميداني)، بالإضافة إلى بعض المقترحات.

الدراسات السابقة:

1- بن خليفة حمزة: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وعلى التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادها في المؤسسة، بالاستعانة بجدول سيولة الخزينة. الذي قام بتصنيفه إلى ثلاث أنشطة رئيسية؛ تشغيلية واستثمارية وتمويلية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن جدول سيولة الخزينة تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة مستقبلا، كما تسمح بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، أيضا تساعد في تقييم التغيرات التي حدثت في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

2- سالمي محمد الدينوري: قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية.

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف معايير المحاسبة الدولية التي أصبحت ضرورية لتطبيقها في الجزائر، حيث أنه تم تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي يتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية. ولقد اختار الباحث المعيار السابع قائمة التدفقات النقدية كمحور لهذه الدراسة وخلصت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلة لقائمتي الميزانية والدخل وإنما هي مكملة لها، كما أن قائمة التدفقات النقدية لا تخضع للحكم الشخصي في إعدادها وبهذا فهي ليست عرضة للتحريف مثل غيرها من القوائم.

الفصل الأول:

جدول سيولة الخزينة

تمهيد:

تعد القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتشمل مجموعة من القوائم أو الكشوف وهي: الميزانية، وجدول حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق التي تبين مختلف الإيضاحات الواجب الإفصاح عنها.

ويمثل جدول سيولة الخزينة إحدى أهم هذه القوائم المالية، وتولي المؤسسة اهتماما كبيرا في إعدادها كونه يهتم بجانب مهم وهو السيولة المالية، التي تعد عصب الحياة في أي مؤسسة اقتصادية.

المبحث الأول: القوائم المالية

تمهيد:

للاطلاع على التغيرات والتطورات الحاصلة في المؤسسة، ألزم النظام المحاسبي المالي هذه الأخيرة بإعداد مجموعة من الكشوف أو القوائم المالية المتمثلة في: الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة، والملاحق التي تبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويقدم معلومات تكميلية حول الميزانية وجدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

أولا: تعريف القوائم المالية

القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج.[1]

فهي "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، والأداء، وخزينة المؤسسة في نهاية الدورة".[2]

فالقوائم المالية هي "عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة إليها".[3]

إذا تعبر القوائم المالية عن السجلات والتقارير المالية الرسمية لمجموع العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث تلخص هذه القوائم الوضع المالي العام والنتيجة التشغيلية للمؤسسة، بهدف إيصال المعلومة بوضوح ودون تعقيد لجميع الأطراف ذات الصلة والمهتمة بالوضع المالي للمؤسسة.[4]

---

[1] شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة،2009، ص43.

[2] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012، ص46

[3] جمعة خليفة الحاسي وآخرون، **المحاسبة المتوسطة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص69.

[4] ربيع بوصبيع العايش، وآخرون، **جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي** ، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص5.

وبصفة عامة فالقوائم المالية هي سجلات وتقارير رسمية تبين المركز المالي للمؤسسة، وتوضح مختلف التدفقات النقدية في المؤسسة، وتقدم إلى كافة الأطراف المهتمة بالمؤسسة.

ثانيا: أهمية القوائم المالية:

تستمد القوائم المالية أهميتها من كونها: [1]

1. **أداة اتصال:** فمهمة ودور القوائم المالية هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمهتمين بنشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها، فهي بذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة؛ عمال ومحللين وباحثين، وهي أيضا أداة لربط العلاقات بين المؤسسة والجهات الخارجية المرتبطة بها.
2. **وسيلة لتقييم الأداء:** تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على فعاليتها ونجاعتها، ومدى كفاءتها فتستعمل في الحكم على: المركز المالي للمؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها، وكيفية استخدام مواردها.
3. **وسيلة لاتخاذ القرارات:** تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين معها في اتخاذ القرارات اللازمة حيث: تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، وكذلك المرتبطة بالأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، البنوك، المستثمرين... في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

ثالثا: أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات، وذلك من خلال الميزانية ، وتوضيح الكفاءة من خلال جدول حسابات النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من خلال جدول سيولة الخزينة، وذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذ قرارات اقتصادية.

أما هؤلاء المستعملون للقوائم المالية فهم متعددون فقد يكونون المستثمرين الحاليين أو المحتملين، الأجراء، المقرضين، الموردين، العملاء، الحكومة، وإداراتها، وحتى الجمهور، وتتمثل أهداف القوائم المالية وفقا لما جاء به الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) في:[2]

- تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

---

[1] عجيلة حنان: **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2013، ص37.

[2] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015، ص65.

- تلبي القوائم المالية المعدة لغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين، ومع ذلك فإن تلك القوائم المالية لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمون في اتخاذ القرارات الاقتصادية وذلك راجع إلى حد كبير أن تلك القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.
- تظهر القوائم المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية قد تشمل على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة.

المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية ومستخدميها

أولا: مستخدمو القوائم المالية:

تتولى المؤسسات مسؤولية إعداد القوائم المالية، وذلك تلبية لاحتياجات فئات مختلفة من المستخدمين أهمها:[1]

- **المستثمرين الحاليين والمستثمرين المحتملين:** وتتمثل أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة في:
  - المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة.
  - المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد نسبة توزيع الأرباح الماضية وكذا الحالية والمستقبلية وأي تغير في أسعار أسهم المؤسسة.
  - المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة.
  - المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة المؤسسة.
- **الموظفين:** يمثل الموظفون المورد الهام والعنصر الأساسي في المؤسسة، حيث أن استمرارية المؤسسة وأدائها تتوقف على مدى الرضا والأمن الوظيفيين، لذلك فهم معنيون بكفاءتها وتحقيقها لأهدافها ونموها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، يساعد في تحقيق مختلف الأهداف.
- **الموردين والدائنين الآخرين:** وتعتبر هذه الفئة مصدر التمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها وكذا استمراريتها وربحيتها.

[1] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2013، ص 73.

- **المقرضين والبنوك:** وهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقدير المؤسسة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل الدين والفوائد المستحقة عليها في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز المؤسسة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.
- **العملاء:** يعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم باحتياجاتهم.
- **الأجهزة الحكومية:** تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات الموضوعة خاصة ما يتعلق بالضرائب، كما تحتاج هذه الأجهزة إلى معلومات تساعدها في معرفة مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني.
- **الجمهور:** وله اهتمامات مختلفة بالمؤسسات فمنها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها، ومنها ما يتعلق بدور المؤسسة الاجتماعي والتنموي ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها.

ومن الجدير بالذكر أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن بين الفئات التي لم يتم ذكرها نجد: إدارة الشركة، المحللون، السوق المالي، المنافسون...

ثانيا:خصائص القوائم المالية:

تعبر الخصائص عن الصفات المميزة للمعلومات المعروضة في القوائم المالية حتى تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات من قبل مختلف فئات المستخدمين، وتتمثل أهم هذه الصفات في: القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة.[1]

- **القابلية للفهم:** وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية معروضة بشكل يسمح للمستخدمين بفهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يستلزم أن يتمتع المستخدمون بمستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات الواردة في القوائم المالية.
- **الملاءمة:** وتعني هذه الميزة أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سوف يتم اتخاذه من طرف المستخدمين فيما يخص الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات بناء على ذلك، فتكون بذلك المعلومات ملائمة طالما أن لها القدرة على التأثير على القرارات .
- **الموثوقية:** تستدعي هذه الخاصية أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز، ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتتضمن صفة الموثوقية السمات التالية:

[1] طارق عبد العالي حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص109.

- العرض الصادق.
- غلبة المضمون الاقتصادي على الشكل القانوني.
- الحياد.
- الحيطة والحذر.
- تكامل المعلومات.

- **قابلية المقارنة:** وتمثل إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمؤسسة ذاتها، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة بقوائم مالية لمؤسسة أخرى، وهذا ما يسمح لمستخدمي القوائم المالية باتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز والأداء المالي للمنشأة.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية

تتكون القوائم المالية من العناصر التالية:

- الميزانية (قائمة المركز المالي).
- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).
- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) الذي سيتم تناوله في المبحث الموالي.
- جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية).
- الملاحق.

أولا: الميزانية:

1. تعريف الميزانية:

تمثل الميزانية الصورة الفوتوغرافية لثروة المؤسسة في تاريخ محدد، وذلك من خلال جانبي الأصول والخصوم.

كما تعتبر أيضا تصويرا للوضع المالي للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة، وتعرف محتوياتها محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التدفقات الممثلة لمكونات القوائم المالية الأخرى، وتنقسم إلى قسمين أساسيين هما:[1]

[1] قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، المحدد **لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة بتاريخ 25مارس2009، ص23.

- **الأصول:** وهي موارد تراقبها المؤسسة بسبب أحداث وقعت وترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية.[1] وتتكون من عدة عناصر مثل:التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات.المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

وتظهر أصول الميزانية في الشكل التالي:

[1] **نفس المرجع**، ص81.

الجدول رقم (01): جانب الأصول للميزانية

الأصل	ملاحظة	إجماليN	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراض					
مبان					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات جاري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، المحدد **لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة بتاريخ 25مارس2009، ص28.

الخصوم: وتمثل الالتزام الراهن للكيان المترتب على أحداث وقعت سابقا ويجب أن يترتب على انقضائها بالنسبة للكيان خروج موارد تمثل منافع اقتصادية. وتتكون من عدة عناصر: [1]

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الاقفال، مع تمييز رأس المال الصادر، والاحتياطيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)،خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

وتظهر خصوم الميزانية في الشكل التالي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، المحدد **لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، العدد19، ص23.

الجدول رقم (2): جانب الخصوم للميزانية

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، المحدد **لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة بتاريخ 25مارس2009، ص29..

2. أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزاماتها اتجاه الغير، وحقوق المالكين في صافي أصول المؤسسة، ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:[1]

- حساب معدلات العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

1- تعريف جدول حسابات النتائج:

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.[2]

وقد نص القانون على تقديم جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، مع إمكانية الاعتماد اختياريا على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة بهدف قياس النسب بين أصناف الأعباء والإنتاج الإجمالي أو المباع.

جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: حسب هذه الطريقة يتم عرض الإيرادات والمصاريف، هذه الأخيرة يتم عرضها حسب طبيعتها، حيث لا يتم توزيع المصاريف على أقسام المؤسسة.

ويمكن توضيح جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في الشكل التالي:

---

[1] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص37.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، المحدد **لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، العدد19، الباب الثاني، الفصل الثالث ، 1.230، ص24.

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- **الفائض الإجمالي عن الإستغلال**			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية المنتوجات (يطلب تعيينها)			
العناصر غير العادية الأعباء (يطلب تعيينها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع(1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، المحدد **لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة بتاريخ 25مارس2009، ص28.

جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة: يتم فيه عرض المصاريف مقسمة على أقسام المؤسسة.

ويمكن توضيح جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة في الشكل التالي:

الجدول رقم (04): حساب النتائج (حسب الوظيفة)

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
أعباء مالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
منها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع(1)			

(**1**) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، المحدد **لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة بتاريخ 25مارس2009، ص30.

2- أهمية جدول حسابات النتائج:

تعتبر هذه القائمة المالية ذا أهمية كبيرة، فهو يسمح بقياس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من:[1]

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المؤسسة لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

ثالثا: جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال سنة مالية معينة.[2]

وهي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة.

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يلي:[3]

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الرفع، التخفيض، التسديد...)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

[1] لزعر محمد سامي، **مرجع سابق**، ص 44.

[2] قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، **مرجع سابق**، ص26.

[3] قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، **مرجع سابق**، ص26.

أما شكل جدول تغير الأموال الخاصة فيظهر في الشكل التالي:

الجدول رقم (05): جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31ديسمبرN-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبرN-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبرN						

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، المحدد **لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة بتاريخ 25مارس2009، ص37.

رابعا: الملاحق

الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزء من الكشوف المالية. وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية و جدول حساب النتائج ويتمم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.

تعد عناصر الإعلام الرقمية للملحق حسب نفس المبادئ وحسب نفس الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تتشكل منها الكشوف المالية، غير أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للكشوف المالية.إذا الملحق يشتمل على معلومات أهمها: [1]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، والفروع والمؤسسة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه المؤسسات أو مسيريها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق:

- الطابع الملائم للإعلام
- الأهمية النسبية

وعليه فإن الملحق يجب ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرجع سابق**، ص38.

المبحث الثاني: جدول سيولة الخزينة

يعتبر جدول سيولة الخزينة من بين القوائم المالية الهامة المستعملة من طرف إدارة المؤسسة أو الأطراف الخارجية المتعاملة معها، لتسيير احتياجاتها النقدية ومعرفة مصادر السيولة في المؤسسة. إذ يوضح بصورة تفصيلية مختلف التدفقات النقدية المتأتية من مختلف نشاطات المؤسسة سواء التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية.

المطلب الأول: ماهية جدول سيولة الخزينة

أولا: تعريف جدول سيولة الخزينة

عرفه النظام المحاسبي المالي على أساس الهدف منه بأنه: "إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية."[1]

كما يمكن أن يعرف بأنه: "قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية من خلال ثلاثة أنشطة رئيسية هي: أنشطة التشغيل، وأنشطة الاستثمار، وأنشطة التمويل، لمؤسسة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، بصورة تؤدي إلى توفيق النقدية في أول الفترة وآخر الفترة."[2]

أيضا يعرف جدول سيولة الخزينة بأنه:" الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير المؤسسة. ويعتبر كجدول قيادة أو لوحة قيادة في يد القمة الإستراتيجية، تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها."[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن جدول سيولة الخزينة: هي القائمة الثالثة في الكشوف المالية، حيث أنها تظهر التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) وحسب النشاطات التشغيلية (النشاط الرئيسي للمؤسسة) والتمويلية (الاقتراض والائتمان) والاستثمارية (الاستثمار في الأصول المختلفة)خلال فترة زمنية محددة.

---

[1] قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، **مرجع سابق**، ص26.

[2] حجازي محمد عباس، **قوائم التدفقات النقدية: الإطار الفكري والتطبيق العملي**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص17.

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي: دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ص204.

والملاحظ أن جدول سيولة الخزينة متعلق بعدة مصطلحات هي:[1]

- **التدفقات:** مجمل العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة عند مزاولتها لنشاطها، ولها علاقة وثيقة بهذا النشاط أي متعقلة أصلا بالعملية الإنتاجية أو الاستغلالية، وتنقسم إلى تدفقات داخلة وتدفقات خارجة.
- **النقدية:** هي النقدية في الخزينة والصندوق، بالإضافة إلى الودائع الجارية في البنوك و المؤسسات المالية.
- **التدفقات النقدية:** وتتمثل في دخول وخروج النقدية وما يعادله.

ثانيا: التطور التاريخي لجدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

يعد جدول سيولة الخزينة حديث العهد نسبيا مقارنة مع القوائم المالية الأساسية الأخرى، وقد شهد منذ نشوئها إلى الآن تطورات ملحوظة سواء من جهة المداخل المتبعة في إعداده، أو من حيث صور أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشره والصادرة عن المجاميع المهنية.[2]

ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور، اتخذ الجدول في كل مرحلة منها نموذجا يتناسب مع احتياجات رجال الأعمال خلالها وذلك على النحو التالي:[3]

- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، التي تطلبها الرأي رقم 03 الصادر عن AICPA عام 1961؛
- قائمة التغيرات في المركز المالي، التي تطلبها الرأي رقم 19 APB الصادر عن FASB عام 1971؛
- قائمة التدفق النقدي، التي تطلبها المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95 الصادر عن FASB عام 1987 وكذلك المعيار الدولي رقم 07 الصادر عن IASC عام 2000.

ثالثا: أهمية جدول سيولة الخزينة

تظهر أهمية الاعتماد على جدول سيولة الخزينة من قبل مستخدمي القوائم المالية في عدة نقاط أهمها:[4]

---

[1]- أمنة ولعة، "**دور المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في تفعيل الإفصاح المحاسبي**"، مذكرة ماستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2013،ص4 .

[2]- سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**، مذكرة ماجستير، في المحاسبة، جامعة باتنة، 2009، ص80.

[3]- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص160.

[4] بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة الماجستير، جامعة بسكرة، 2013، ص33.

- توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها، بالإضافة إلى ذلك تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة بالإضافة إلى تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة.
- تساعد محللي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة تعهداتها عندما يحين ميعادها أي تساعد في تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على استرداد ديونها.
- تعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقييم مدى مقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها حيث تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية.
- تزيد من القدرة على مقارنة التقارير المتعلقة بالأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات وذلك لأن قائمة التدفقات النقدية تستبعد تأثير استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث، وتفيد في التحقق من دقة التقييمات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية وتفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.
- تقديم معلومات التدفقات النقدية تؤثر على متخذ القرار بعدة طرق على سبيل المثال إذا استطاعت المؤسسة أن تجلب أموالا أكثر من استخداماتها فإن المستثمر سيقيم المؤسسة بأهمية أكبر من قيمة موجوداتها ومعداتها.
- مساعدة الدائنين لمعرفة هل المؤسسة لديها نقدية كافية لتغطية ديونها الخارجية
- مساعدة المستثمرين الدائنين والإداريين ومستخدمي القوائم المالية لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها غير المتوقعة.

رابعا: أهداف جدول سيولة الخزينة

إن الهدف الرئيسي من إعداد جدول سيولة الخزينة هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، والحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي، أي أنه يقدم إجابة عن أسئلة المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين عن مصادر النقدية واستخدامات المؤسسة لهذه النقدية المتاحة لديها، ويبين التغير في رصيد النقدية خلال الفترة وكيفية تفسيره، إذا يهدف هذا الجدول إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها:[1]

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- تقييم قرارات الإدارة.

[1] بن خليفة حمزة، **مرجع سابق**، ص 31.

- تحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين، ويهتم المساهمون بالحصول على توزيعات الأرباح على استثماراتهم كما يهتم الدائنون بالحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذلك، وتقدم المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المنشأة على تنفيذ هذه الالتزامات.
- يبين جدول سيولة الخزينة العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المؤسسة، وعادة فإن النقدية وصافي الدخل يتحركان معا، فالمستوى المرتفع من الدخل يقود إلى زيادة في النقدية والعكس صحيح، ومع ذلك فإن رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق المؤسسة لأرباح مرتفعة وكذلك يمكن أن يزيد مستوى النقدية مع تحقيق المؤسسة لأرباح منخفضة.

المطلب الثاني: محتوى جدول سيولة الخزينة

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها، فهو يضم: [1]

- **التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية:** وهي الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.
- **التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار:** عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل.
- **التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل:** أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.
- **تدفقات أموال متأتية من فوائد حصص وأسهم:** تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار والتمويل.

إن جدول سيولة الخزينة يوضح:

الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة وصفقاتها الاستثمارية والتمويلية وصافي الزيادة أو النقص فيها من الأمور المفيدة، حيث أن جدول سيولة الخزينة يوفر إجابات عن الأسئلة البسيطة والهامة مثل:

من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟ فيما استخدمت هذه النقدية؟ ما هو مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟

يمكن إظهار الكيفية التي تؤثر بها كافة الأنشطة على الرصيد النقدي للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

[1] قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، **مرجع سابق**، ص 26.

الجدول رقم (06): مكونات جدول سيولة الخزينة

النشاط	تدفق نقدي داخل يرفع من الرصيد النقدي	تدفق نقدي خارج يخفض من الرصيد النقدي
الأنشطة التشغيلية	المبيعات النقدية، تحصيل المبيعات الآجلة (متحصلات من عملاء)	المشتريات النقدية، سداد قيمة المشتريات الآجلة (مدفوعات للموردين)، سداد المصاريف التشغيلية
الأنشطة التمويلية	القروض والسندات، إصدار أسهم جديدة	إعادة سداد الديون، التوزيعات، إعادة شراء أسهم
الأنشطة الاستثمارية	بيع الأصول، بيع استثمارات طويلة الأجل	شراء أصول واستثمارات طويلة الأجل

المصدر : عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص56.

المبحث الثالث: طرق إعداد جدول سيولة الخزينة

حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين مباشرة وغير مباشرة لتوضيح التدفقات النقدية للمؤسسة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية.

المطلب الأول: الطريقة المباشرة

تستخدم هذه الطريقة لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة، وكذلك من النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للمؤسسة مثل السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراة وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة.[1]

فوفقا لهذه الطريقة يتم حصر بنود النقدية المقبوضة في الأنشطة النقدية وحصر بنود النقدية المدفوعة للأنشطة التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما واعتباره صافي التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية، أي أننا نتجاهل صافي الربح في الطريقة المباشرة ونقوم بإيجاد صافي التدفقات النقدية التشغيلية مباشرة.

الطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة. [2]

[1] قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، **مرجع سابق**، ص26.

ويرتكز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتماد على دورة الاستغلال واعتبار دورة التمويل ملجأ استثنائيا يتم اللجوء إليه في حالة عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتيا، يحتوي جدول تدفقات الخزينة لحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات وهي:[1]

1- قائمة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:

ومتمثل في أنشطة العمليات العادية التي تنشأ منها متوجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل، وتحدد كما يلي:

- **التحصيلات المقبوضة من العملاء** وتحسب كما يلي:

المبيعات من البضائع والمتوجات المصنعة، وخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة ماعدا التخفيضات والنزيلات والحسومات الممنوحة مضاف أليها الرسم على القيمة المضافة على المبيعات مطروح منها التغير في رصيد الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد أخر مدة – رصيد أول المدة) وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر وهي:

إعانات الاستغلال+المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير+المنتجات الأخرى للتسيير الجاري+التغير في والمنتوجات المسجلة مسبقا.

- **المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:**

وتحسب عن طريق الجمع بين المشتريات المستهلكة ماعدا التخفيضات والنزيلات المتحصل عليها من المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المشتريات والخدمات الخارجية الأخرى مطروحا منها التغير في رصيد المورد والمخزونات والخدمات والتغير في رصيد الحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة مضافا إليها أعباء المستخدمين ومطروح منها التغير في حساب المستخدمون والحسابات الملحقة والتغير في حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصر وتحدد على النحو الأتي:

الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة + الأعباء العملياتية الأخرى – التغير في صيد حساب الدولة، الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب الأعباء المسجلة مسبقا.

- **الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة:** تتمثل في الأعباء المالية.
- **الضرائب على النتائج المدفوعة:**

وتحسب عن طريق الفرق بين الضرائب على الأرباح المبينة على نتائج الأنشطة العادية و التغير في رصيد حساب الدولة والضرائب على النتائج.

- **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية:**

[1]- نصر الدين نذير، عمار بوشناق، **جدول تدفقات الخزينة**، الموقع الإلكتروني:http://www.talabadz1.blogspot.com,le24/02/2017,A16

وتتحدد بالفرق بين حساب منتجات العناصر غير العادية وحساب أعباء العناصر غير العادية.

2-تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:[1]

تتمثل في عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل كما يلي:

- **المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية ومعنوية:**وتحسب حسب العلاقة الآتية:

التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

- **التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات المادية والمعنوية:**وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- **المسحوبات عن اقتناء استثمارات مالية:**وتحسب حسب العلاقة الآتية:

التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

- **التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية:** وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.
- **الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال:** وتتمثل في المنتوجات المالية.

3-تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:[2]

وتتمثل في أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض، وتحدد كما يلي:

- **التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم:**

تتمثل في مجموع التغير في حساب رأس المال الصادر أو رأس مال المؤسسة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال والتغير في حساب العلاوات المرتبطة برأس المال المؤسسة.

- **الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها:**

وتتمثل في الفرق بين حساب نتيجة السنة المالية السابقة والتغير في حساب الاحتياطات

- **التحصيلات المتأتية من القروض:**

وتتمثل في الفرق بين حساب الاقتراضات والديون المماثلة مضافا إليها تسديدات القروض في السنة المالية.

- **تسديدات القروض أو الديون الأخرى المتماثلة:**

[1] نصر الدين نذير، عمار بوشناق، **مرجع سابق**.

[2] نصر الدين نذير، عمار بوشناق، **مرجع سابق**.

وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) مطروح منها التغير في حساب الاقتراضات والديون المماثلة، أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشيه السيولة فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات ذات الأجل القصير وبالغة السيولة) سهلة التحويل إلى السيولة.

ولتوضيح التدفقات التي يتضمنها جدول سيولة الخزينة وفقا لهذه الطريقة نورد الشكل التالي:

الجدول رقم (07): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية م أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، **مرجع سابق**، ص35.

المطلب الثاني: الطريقة غير المباشرة

الطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان: [1]

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة..) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدة.

وفقا لهذه الطريقة يتم التعديل على صافي الربح المحاسبي لتحويله إلى صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية وذلك باستبعاد الإيرادات والمصاريف التي تؤثر في صافي الربح ولكنها لا تمثل عناصر نقدية أي أنها لا تؤثر على النقدية لا بالزيادة ولا بالنقصان.وتعرف بطريقة التسوية وهي تركز على عناصر الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي من الأنشطة العملياتية المحتسب على أساس نقدي، ويبدأ إعداد الجدول بتعديل مبلغ صافي الربح المحاسبي الوارد في نهاية جدول حساب النتائج، عن طريق إضافة أو طرح البنود التي لا يترتب عليها تدفقات نقدية مثل الاهتلاكات، بحيث تضاف المصروفات غير النقدية الاهتلاك وخسائر بيع الموجودات طويلة الأجل إلى مبلغ صافي الربح المستخرج من جدول حساب النتائج، وزيادة في المخصصات التي يتم تجنبها من الدخل، كما تطرح من مبلغ صافي الدخل أي مكاسب من بيع الموجودات طويلة الأجل بسبب أن هذه المكاسب سبق وأن أضيفت إلى صافي عناصر الدخل الواردة في الجدول.

1- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:

ويتم بموجب هذه الطريقة احتساب صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي عن طريق تعديل صافي الدخل (الناتج النهائي) عن السنة الواردة في قائمة الدخل وتضاف أو تخصم البنود غير النقدية من الإيرادات أو المصروفات مثل الاهتلاك والاستهلاك والتي تضاف مرة أخرى لأنها تؤدي في الأصل إلى نقص (زيادة) صافي الدخل(الخسارة)عن السنة دون التأثير عن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.[2]

---

[1] قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، الجزاء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 104.

2- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار:

كما سبق أن ذكرنا فإن أنشطة الاستثمار تتعلق بالأصول الثابتة والتي تتأثر بعمليات شراء الأصول الثابتة أو بيعها والاهتلاك و كذا الاستثمارات المالية والتي تتأثر بعمليات الشراء أو البيع.[1]

وتظهر أهمية جدول سيولة الخزينة من الأنشطة الاستثمارية في كونه يقدم مؤشر على درجة توسع ونمو المؤسسة أو درجة انكماشها، فمكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات الداخلة فان ذلك يعد مؤشر جيد على توسع ونمو أنشطة المؤسسة.

ويلاحظ أن النشاط الاستثماري يظهر صافي سالب في أغلب الأحيان، ويتفق هذا مع طبيعة النشاط حيث تكون الاستثمارات التي أنجزتها المؤسسة أكبر من الاستثمارات التي باعتها أو تخلصت منها.

3- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل:

وتهدف هذه الأنشطة إلى توفير مصادر التمويل اللازمة لتمويل الأنشطة الاستغلالية والاستثمارية، وذلك على مستوى مصادر الأموال الداخلية والخارجية وتتصف هذه الأنشطة بما يلي:

- أنشطة تهدف إلى توفير أموال مملوكة؛
- أنشطة تهدف إلى توفر أموال مقترضة؛
- أنشطة هامة لتوفير التمويل اللازم لممارسة الأنشطة الاستغلالية والاستثمارية.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005،ص 138.

ولتوضيح التدفقات التي يتضمنها جدول سيولة الخزينة وفقا لهذه الطريقة نورد الشكل التالي:

الجدول رقم (08): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
– الاهتلاكات والأرصدة			
– تغير الضرائب المؤجلة			
– تغير المخزونات			
– تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
– تغير الموردين والديون الأخرى			
– نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سع العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، **مرجع سابق**، ص36.

خلاصة الفصل:

سمحت لنا دراسة القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بالتعرف على القوائم المالية وبيان أهميتها ودورها خاصة للمستخدمين و بمعرفة أهم الخصائص المميزة لها، وكذا معرفة أبرز مكوناتها، والتي تعتبر ضرورية للوقوف على حالة المؤسسة أو المنظمة وتقييم أدائها لاتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة.

ويعتبر جدول سيولة الخزينة من أهم القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها، حيث تعطي هذه القائمة معلومات مختلفة في مضمونها وكذا دلالتها. فالمعلومات التي يوفرها تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية. حيث تعتبر السيولة من أهم العناصر التي تقيم على أساسها المنظمات والمؤسسات.

وتعتبر أيضا مقياسا للحكم على الإدارة ومدى كفاءتها،وتبرز هذه الأهمية من خلال مختلف الأنشطة التي تقوم بها (تشغيلية، استثمارية، وتمويلية) . حيث يتم إعدادها وفق طريقتين: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة إلا أنها تقدم نفس النتيجة.

الفصل الثاني:

علاقة جدول سيولة الخزينة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد:

يلقى مفهوم الأداء المالي اهتماما كبيرا من طرف كل الجهات التي لها علاقة واهتمام بالمؤسسة، حيث يعبر عن كيفية استخدام واستغلال المؤسسة لمواردها المالية بطريقة تجعلها تحقق أهدافها الموضوعة، من خلال سلسلة من الأنشطة المرتبطة بالوظيفة المالية.

ولتحدد المؤسسة مستوى أدائها خاصة المالي منه تستعمل عدة وسائل وأساليب، منها تحليل القوائم المالية. وباعتبار أن المؤسسة أو الأطراف الخارجية المتعاملة معها تهتم بالمركز المالي وبمدى تحقيقها للتدفقات النقدية أو السيولة، ويعتبر جدول سيولة الخزينة من أهم القوائم المالية المستخدمة في للحكم أو تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: ماهية الأداء

تسعى المؤسسات جاهدة لتقييم أدائها المالي الذي يعبر عن مدى التحكم في الموارد المالية المتاحة أمامها.إذ يعتبر من أهم المؤشرات التي تستخدمها مختلف الفئات المهتمة بالمؤسسة سواء الداخلية أو الخارجية، وتستعمل في عملية تقييم الأداء المالي مجموعة واسعة من المؤشرات منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث.

المطلب الأول: تعريف الأداء:

يعود الأصل اللغوي لكلمة الأداء إلى اللغة اللاتينية PERFORMARE التي تعني إعطاء الشيء شكلا، وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظPERFORMANCE التي تدل على إنجاز العمل كما يفترض إنجازه.

ويعرف الأداء بأنه:" محاولة تحقيق المؤسسة لأهدافها المسطرة بأقل ما يمكن من الموارد المستعملة، ويشمل مفهومين الفعالية والكفاءة؛ فالفعالية هي تحقيق الأهداف، والكفاءة هي تحقيق الأهداف بأقل ما يمكن من الموارد".[1]

وبالنظر للأداء باعتباره نظام يعرف بأنه "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها".[2]

والأداء كثيرا ما يعبر عنه بمصطلحين هما: الفعالية والكفاءة، لأنهما يمثلان قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها و القدرة على تحقيقها بأقل ما يمكن من الموارد المتاحة، فالأداء يتجسد بمستويات الكفاءة والفعالية التي تجسدها المؤسسة. ويقصد بالمصطلحين السابقين:[3]

- **الفعالية:** تعرف على أنها " محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمنظمة بما تحتويه من أنشطة فنية ووظيفية وإدارية، وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية أو خارجية، لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، خلال فترة زمنية محددة"، فهي تدل على مدى نجاح المؤسسة في بلوغ أهدافها.
- **الكفاءة:** " الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرة المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النتائج أو المخرجات، أي إنجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة.

فمن منطلق الكفاءة والفعالية يمكن القول أن الأداء: هو مدى بلوغ الأهداف بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

---

[1] بن خليفة حمزة، **مرجع سابق**، ص49.

[2] نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة دكتوراه في المحاسبة، جامعة بسكرة، 2015، ص69.

[3] بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجستير في المحاسبة، جامعة بسكرة، 2011، ص4.

المطلب الثاني: أنواع الأداء

يقسم الأداء إلى عدة أنواع أهمها:

- **حسب معيار الشمولية:**

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى أداء كلي وأداء جزئي؛

- **الأداء الكلي:** يظهر الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت بها جل العناصر المكونة لها، فالأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة الإجمالية في تحقيق أهدافها الرئيسية كالاستمرارية والنمو وخلق القيمة...[1]
- **الأداء الجزئي:** يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي: إلى أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، وأداء وظيفة التسويق.[2]

- **حسب معيار المصدر:**

حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين؛ الأداء الداخلي (الذاتي)، والأداء الخارجي.

- **الأداء الداخلي (الذاتي):** يمكن تسميته بأداء الوحدة؛ أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من موارد، فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:[3]

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم وخبراتهم.
- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة عل استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- **الأداء المالي:** ويكمن في تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، ومالية، ومادية.

- **الأداء الخارجي:** وهو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، هذه الأخيرة ليست طرفا في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو المسؤول عن إحداثه وتوليده، فهذا النوع يظهر غالبا في النتائج الجيدة التي

---

[1] نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**، ص72.

[2] بزقراري حياة، **مرجع سابق**، ص6.

[3] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002، ص17.

تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع، أو زيادة الحصة السوقية نتيجة لانسحاب أحد المنافسين ، أو بعض العوامل الأخرى.[1]

- **حسب معيار الطبيعة:**

حسب هذا المعيار فإن الأداء ينقسم إلى أداء اقتصادي، واجتماعي وسياسي وتكنولوجي:[2]

- **الأداء الاقتصادي:** ويعبر عن الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيقها ويتمثل في تعظيم أرباحها وخفض استخداماتها.
- **الأداء الاجتماعي:** تعتبر الأهداف الاجتماعية نتيجة الشروط المفروضة من طرف العمال والموظفين من جهة، وأفراد المحيط الخارجي من جهة أخرى، والقدرة على تحقيق هذه الأهداف هو ما يطلق عليه الأداء الاجتماعي.
- **الأداء التكنولوجي:** يكون للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تستطيع التحكم في التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى أهدافها.
- **الأداء السياسي:** ويتجسد هذا الأداء في بلوغ الأهداف السياسية، عن طريق استعمال النفوذ السياسي لتحقيق أهداف اقتصادية.

- **حسب معيار الوظيفة:**

يقسم الأداء وفقا لهذا المعيار حسب وظائف المؤسسة: وظيفة الانتاج، ووظيفة الموارد البشرية، والوظيفة المالية، ووظيفة التموين:[3]

- **أداء وظيفة الإنتاج:** ويقصد به قدرة المؤسسة على تحقيق المستويات المطلوبة من الانتاجية، وكذلك إنتاج منتجات بجودة عالية، وبتكاليف منخفضة، تسمح لها بالتنافس مع مثيلاتها في السوق. وأيضا التحكم في الأعطال وتوفير الطلبية في الوقت المحدد.
- **أداء وظيفة الموارد البشرية:** ويقصد بها الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات وإدراك الدور والمهام، والذي يشير إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد.
- **أداء الوظيفة المالية:** يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.

---

[1] بزقراري حياة، **مرجع سابق**، ص6.

[2] نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**، ص75.

[3] شباح نعيمة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008، ص10.

- **أداء وظيفة التموين:** يتمثل أداؤها في القدرة على توفير المواد الأولية بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.
- **أداء وظيفة البحث والتطوير:** يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم للابتكار والاختراع والتطوير.
- وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.
- نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
- التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتجات جديدة.
- درجة التحديث ومواكبة التطور.

- **أداء وظيفة التسويق:** يتمثل في قدرة بلوغ وظيفة التسويق أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، وهذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق ومنها: حصة السوق، رضا العملاء، مقدار المردودات من المبيعات...فمن أجل تحقيق التميز في هذا الأداء يجب التحديد الدقيق لحاجات العميل ورغباته باعتباره المحرك الأساسي للمؤسسة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء:

يتأثر الأداء بالعديد من العوامل المختلفة فمنها ما هو ذو طبيعة داخلية يمكن للمؤسسة التحكم فيها، ومنها ما هو خارجي يصعب التحكم فيه، وبالتالي على المؤسسة التكيف معها.

- **العوامل الداخلية:** تنتج هذه العوامل من تفاعل مختلف العناصر الداخلية للمؤسسة، لذا فهي خاضعة لحكم المؤسسة وتشمل المتغيرات التي تؤثر على أداء المؤسسة بالسلب أو الإيجاب ويقسم إلى عدة عناصر منها: [1]
- **العنصر البشري:** يشكل العنصر البشري أهم عنصر في المؤسسة، فنموها وتطورها مرهون بمدى استقطابها للعناصر البشرية المتميزة في مهاراتها ومعارفها وقدرتها على الانسجام مع الجماعة، كما تعمل على بذل جهد أكبر لتحقيق أداء أفضل.
- **الإدارة:** إن للإدارة مسؤولية كبيرة في تخطيط وتنظيم وتنسيق وقيادة ورقابة جميع الموارد التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها وسيطرتها، فهي بذلك تؤثر على جميع الأنشطة في المؤسسة ومنه فهي مسؤولة بنسبة كبيرة عن زيادة معدلات الأداء داخل المؤسسة.

[1] زهير ثابت، **كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين**، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص15.

- **التنظيم**: يشمل التنظيم توزيع وتحديد المهام والمسؤوليات وفقا للتخصصات على العمال داخل المؤسسة، أي تقسيم العمل وفق مهاراتهم وإمكانياتهم الخاصة، كما أن درجة التنظيم تؤثر على أداء المؤسسة ، لذا وجب أن تكون لكل مؤسسة مرونة ديناميكية في أي تنظيم بشكل تجعله قابلا للتغيير وفق المستجدات الحالية.
- **بيئة العمل**: وتشير إلى مدى أهمية العناصر المحيطة بالفرد أثناء تأديته لوظيفته، وإن عدم الانتظام في العمل والغيابات يعد سببا في سلبية بيئة العمل.
- **طبيعة العمل**: تشير إلى أهمية الوظيفة والمنصب الذي يشغله الفرد ومدى مقدار فرص النمو والترقية المتاحة أمامه، حيث كلما زادت درجة توافق الفرد ووظيفته أدى ذلك إلى زيادة دافعيته وحبه للعمل وولائه للمؤسسة.
- **العوامل الخارجية**:

تتمثل العوامل الخارجية في مجموعة المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق التحكم في المؤسسة، وعليه فإن آثارها قد تكون في شكل فرص، وتنقسم العوامل الخارجية إلى:[1]

- **العوامل الاقتصادية**: تؤثر هذه العوامل بشكل كبير ومباشر على المؤسسة نظرا لطبيعة نشاطها التي تتأثر بالبيئة الاقتصادية، التي هي مصدر لمختلف موارد المؤسسة والمستقبل لمنتجاتها.
- **العوامل الاجتماعية والثقافية**: تتضمن هذه العوامل نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والفكرية السائدة في المجتمع الذي تتواجد فيه المؤسسة، وقد تشكل هذه العوامل عائقا أمام تحسين أدائها وحتى استمراريتها.
- **العوامل السياسية والقانونية**: تظهر هذه العوامل في الاستقرار الأمني والسياسي للدولة، مثل طبيعة النظام السياسي للدولة، والعلاقات مع العالم الخارجي، ومختلف القوانين والتشريعات الصادرة... وتشكل هذه العوامل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها، كما تتأثر بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة في العلاقات الدولية ونوعيتها.
- **العوامل التكنولوجية**: وتتمثل هذه العوامل في التغيرات والتطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي ومدى استفادة المؤسسة منها وتطبيقها، كإيجاد طرق جديدة للإنتاج بطريقة سريعة وغير مكلفة.

[1] زهير ثابت، **مرجع سابق**، ص16.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

تمهيد: يتنوع أداء المؤسسة من بشري، وإنتاجي، وتسويقي، ومالي...حيث يعبر هذا الأخير أي الأداء المالي عن نتائج الأداآت الأخرى مجتمعة، وبالتالي فإن عملية تقييمه لها أهمية كبيرة سواء للمؤسسة أو للأطراف الأخرى المتعاملة معها.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء

1- تعريف تقييم الأداء:

قبل الشروع في تقييم الأداء لابد أولا من معطيات لتقييمها، وهذه المعطيات لابد من حصرها وقياسها، وهنا يتجلى أن القياس يسبق التقييم وفي بعض الحالات نجد خلطا بين المصطلحين.

قياس الأداء: هو عملية تحديد القيم الرقمية للأشياء وللأحداث وفقا لقواعد معينة والمتوافقة مع خصائص هذه الأشياء والأحداث[1] .

تقييم الأداء: هو عملية التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال دراسة مدى جودة الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المنتظرة.[2]

فعملية تقييم الأداء تتضمن عملية القياس.

ويعرف بأنه:" تقييم الأداء وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها الجهاز الإداري للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم بأعلى درجة من الكفاءة".[3]

كما يعرف بأنه:" مرحلة من مراحل العمل الإداري، يحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لتصحيح الانحراف والقصور وغالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم فعلا وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية محددة".

---

[1] مدحت أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، المجموعة العربية للنشر، القاهرة، 2008، ص150.

[2] عمرو حامد، **تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية**، منشورات المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص121.

[3] صلاح الدين، حسن السيسسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998، ص222.

نستنتج أن: "تقييم الأداء هو جزء من العملية الرقابية، يعمل على قياس ما توصلت إليه المؤسسة من نتائج، باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية، ومقارنتها بما هو محدد سلفا في عملية التخطيط، ومن ثم إصدار أحكام تقييمية تساعد في اتخاذ القرار".

2- أهمية تقييم الأداء:

تساعد عملية تقييم الأداء المؤسسة في التأكد والتحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة، ومن مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتستمد هذه العملية أهميتها من الفوائد التي توفرها للمؤسسة والتي من أهمها: [1]

- توفير المعلومات للإدارة والتي تساعد في اتخاذ القرار ورسم السياسات.
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة من خلال تعزيز نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف.
- تعزيز الاتصال بين مختلف الأقسام والمصالح والمستويات.
- تفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي يساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات
- توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع المستويات.

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

1- تعريف الأداء المالي

تسعى عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة إلى إبراز مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية. ويمكن تعريف الأداء المالي على أنه: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة". [2]

فهو تشخيص للسلامة المالية للمؤسسة، للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على الكشوف والقوائم المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح . [3]

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص03.

[2] دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس 2005، ص304.

[3] نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**، ص78.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الأداء المالي:

- مرآة تعكس الوضع المالي القائم في المؤسسة.
- يحفز الإدارة على بذل المزيد من الجهد لتحقيق أهداف أفضل من سابقتها.
- وسيلة فعالة لجذب المستثمرين.
- آلية فعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.
- يساعد على تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن الضعف والقوة.

أما عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة فهي:" تقديم حكم حول إدارة مختلف الموارد المتاحة (طبيعية، مادية، مالية) للمؤسسة خدمة لرغبة مختلف الأطراف. وهي قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سابقا لتحديد ما يمكن قياسه ومن مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة".[1]

يعبر تقييم الأداء المالي عن تقييم نشاط المؤسسة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة عادة ما تكون سنة، بحثا عن العوامل المؤثرة في النتائج وتشخيص ما تبين من انحرافات أثناء التنفيذ وتحديد المسؤوليات وتفادي أسبابها في المستقبل.وهذا ما يستلزم أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحقيق النتائج الايجابية من ناحية تحسين الأداء ورفع الكفاية عند تحقيق الأهداف المرسومة، وذلك لأن الهدف المنتظر من تقييم الأداء المالي ليس الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات، وإنما أيضا يساهم في تحليل أسبابها بقصد الوصول لوسائل علاجها.[2]

2- أهداف تقييم الأداء المالي: تهدف المؤسسة من وراء تقييم أدائها المالي إلى:[3]

- كونه أداة رئيسية للإجراء الرقابي في المؤسسة.
- تحديد الانحرافات المسجلة ومحاولة تفاديها مستقبلا.
- اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.
- السماح بإجراء مقارنات بين المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع والمؤسسات المنافسة.
- توضيح الصورة العامة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

---

[1] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص38.

[2] نوبلي نجلاء، **مرجع سابق**، ص93.

[3] جودي محمد رمزي،**أثر تطبيق معايير التقارير المالي الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية المعيار المحاسبي الدولي1 عرض القوائم المالية**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص94.

3- أهمية تقييم الأداء المالي:

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات بأهمية بالغة، نظرا لأهمية الأداء المالي من جهة، وأهمية عملية التقييم ودورها داخل المؤسسة من جهة أخرى، والتي من أهمها: [1]

- يوضح تقييم الأداء المالي قدرة المؤسسة على تنفيذ ما تم التخطيط له من أهداف، وذلك من خلال مقارنة النتائج المتحققة أو الفعلية مع المستهدف منها أو مع ما هو مخطط له، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجة الملائمة.
- الكشف عن النمو والتطور الذي حققته المؤسسة في أدائها أو العكس، ومقارنة النتائج الفعلية بأداء المؤسسات المماثلة.
- يكشف الأداء المالي عن مدى مساهمة المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد.
- المساعدة على تحقيق الأهداف المسطرة.
- يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة تحت تصرف المؤسسة.
- يساعد تقييم الأداء المالي في تحديد التحسينات الضرورية التي تسعى المؤسسة لإحداثها لتطوير أدائها المالي.

المطلب الثالث:الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي:

يوجد العديد من الأطراف التي تستفيد من تقييم الأداء المالي للمؤسسة أهمها: [2]

الإدارة: تعتبر الإدارة المستخدم الأول والأكبر لعملية تقييم الأداء المالي، فهي تسمح لها بمقارنة الأداء المالي للسنة الحالية مع السنوات السابقة والتأكد من مدى تحقيق الأهداف المسطرة، وكذا معرفة وزنها بالمقارنة مع منافسيها في السوق، وتسطير الاستراتيجيات التي تراها مناسبة لزيادة ورفع حصتها السوقية. حيث تملك الإدارة العليا مصادر كثيرة للحصول على المعلومات.

حملة الأسهم: وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيرادات وتوزيعها عليهم، كما يسعون إلى تحقيق النمو المستقبلي باحتجاز أرباحهم وتعظيم رأس المال.

حملة الأسهم الممتازة: وهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين، بحيث يوفر تغطية ملائمة لتوزيعات الأرباح.

---

[1] جودي محمد رمزي، **نفس المرجع**، ص94.

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص240.

حملة السندات: وشمل الأفراد والبنوك أو المؤسسات المالية الذين تهمهم الأرباح الحالية والمستقبلية، وذلك لتقييم قدرة المؤسسة على تغطية ديونها.

البنوك والمؤسسات المالية: وهم مهتمون بالتغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المؤسسة، والتأكد من مدى كفاية الموجودات الحالية لتوفير الضمانات لمطالبهم على المؤسسة.

المحللون الماليون، والمستثمرين، والمضاربون في السوق المالي: وهدفهم الرئيسي مقارنة تقييم أسهم المؤسسة مع المؤسسات المنافسة والمماثلة لتحديد قرار الاستثمار.

المبحث الثالث: أهمية التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

يساعد جدول سيولة الخزينة الذي تعده المؤسسة من خلال ما يتضمنه من معلومات تساعد في تقييم أدائها المالي، وذلك بالاستعانة بالتحليل المالي لمجموعة من المؤشرات المالية التي تستخدم لقياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية وكذا تقييم السياسات المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

1- تعريف التحليل المالي: وردت العديد من التعاريف للتحليل المالي، ويمكن ذكر:

"التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بغية الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه مستقبلا".[1]

"التحليل المالي هو مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية والحالية وتساعدنا على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة والتقييم للمؤسسة".[2]

"التحليل المالي هو عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة سواء مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".[3]

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص21.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2012، ص15.

[3] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس مفاهيم وتطبيقات**، دار صفاء للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص141.

إذا التحليل المالي عبارة عن: "دراسة البيانات المسجلة في القوائم المالية لإظهار علاقات الارتباط الموجودة بين مختلف بيانات القوائم المالية للوصول إلى استنتاجات تساعد في اتخاذ القرارات ".

2- أهمية التحليل المالي:

تظهر أهمية التحليل المالي كونه يهتم بدراسة البيانات والمعلومات التي تقدمها القوائم المالية بشكل تحليلي ومفصل، ويوضح العلاقات بين هذه العناصر والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات متعددة ويبرز حجم هذه التغيرات. ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من جهة وتشغيلها من جهة أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة.
- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسات المختلفة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- يساعد في توسيع مستقبل المؤسسات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة الواجب اتخاذها لحماية هذه المؤسسات الاقتصادية.
- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسات ما يساعد متخذي القرار في المجتمع بإظهار المؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الصائبة.

المطلب الثاني:دور جدول سيولة الخزينة في تقييم السيولة النقدية

توفر السيولة للمؤسسة الاقتصادية الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وترتبط قوة وضعف سيولة المؤسسة بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. فهو يمثل الأساس الذي يعتمد عليه في توفير السيولة، فإذا كان التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن للمؤسسة استخدامه في توسيع أنشطتها الاستثمارية أو في تمويل الديون طويلة الأجل، أما في حالة كون السيولة سالبة فهذا يجبر المؤسسة على البحث عن مصادر لتمويل العجز الحاصل.

ومن بين المؤشرات المستعملة في تقييم السيولة نجد:

1. نسبة تغطية النقدية: ويحسب وفق العلاقة التالية:[1]

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد سيولة نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الالتزامات.

2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.[2]

3. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الديون طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل، وكلما كانت النسبة مرتفعة كان وضع السيولة المالية للمؤسسة جيد.وتقاس هذه النسبة بالدورات.[3]

المطلب الثالث: دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الربحية والنقدية الحرة

يوفر جدول سيولة الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق وصافي الدخل المعد على الأساس النقدي، إن هذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصل عليها من خلال الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، إذ أن ارتفاع صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا.

---

[1] العراقي عراقي، **محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 39، جامعة القاهرة، ص 43.

[2] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 164.

[3] بن خليفة حمزة، **مرجع سابق**، ص 72.

ومن المعروف أنه كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية وجودة أرباح المؤسسة، وتحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يسمح بتقييم أدائها في المجال من خلال مقارنتها مع المؤسسات المماثلة لها.[1]

ومن أهم النسب التي يمكن استخلاصها من جدول سيولة الخزينة لتقييم الربحية نجد:

1- نسبة كفاية النقدية من الأنشطة التشغيلية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

وتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي: [2]

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.
- مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام.
- النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية.
- المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.

وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات وما توفره منها.

2- مؤشر النقدية التشغيلي: ويحسب حسب العلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.[3]

3- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية: وتحسب وفق العلاقة الآتية:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال

تعتبر المبيعات المصدر الرئيسي للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة، والنسبة العالية تبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من طرف المؤسسة في تحصيل النقدية من العملاء.[4]

---

[1] بن خليفة حمزة، **مرجع سابق**، ص 72.

[2] محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 162.

[3] بن خليفة حمزة، **مرجع سابق**، ص 73.

[4] مؤيد راضي خنفر، **مرجع سابق**، ص 218.

4- صافي النقدية الحرة:

تمثل التدفقات الحرة النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية.

وتحسب وفق العلاقة التالية: [1]

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات من العمليات – (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات)

تمثل هذه النسبة مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة، ويوضح مستوى المرونة المالية للمؤسسة وقدرتها على سداد الالتزامات دون الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجية، ومدى قدرة المؤسسة على الحفاظ على مستوى إنفاقها الرأسمالي، ويبين كذلك مقدار النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية

المطلب الرابع: دور جدول سيولة الخزينة في تقييم السياسات المالية

يوفر جدول سيولة الخزينة معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها بالتعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية. ومن المؤشرات المستخدمة لهذا الغرض نجد:

1- نسبة التوزيعات النقدية: وتحسب حسب العلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

تبرز هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها الإدارة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، وارتفاع النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.[2]

2- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: ويتم حسابها حسب العلاقة الآتية:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

[1] بن خليفة حمزة، **مرجع سابق**، ص 76.

[2] بن خليفة حمزة، **مرجع سابق**، ص 74.

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

3- نسبة الإنفاق الرأسمالي: ويتم حسابها حسب العلاقة التالية:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، حيث أن انخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشرا هاما للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من طرف الإدارة. [1]

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص 165.

خلاصة الفصل

إن الأداء المالي المتميز يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لاقتناص الفرص المتاحة أمامها، ويساعد على تلبية احتياجات مختلف أصحاب المصالح والحقوق، كما أن المؤسسات المتفوقة في الأداء المالي على مثيلاتها يضمن لها مركزا تنافسيا ويفتح لها آفاقا لتعزيز وتطوير مركزها التنافسي.

وتولي المؤسسات اهتماما كبيرا بتقييم الأداء المالي لأنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تساعد مستخدمي القوائم المالية بتحديد جوانب القوة ومواطن الضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها لترشيد قراراتهم.

يرتكز تقييم الأداء في المؤسسة على مجموعة من المقاييس والمؤشرات التي تستخدم في الحكم على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، والوقوف على مستوى الأرباح المحققة، منها مؤشرات تقييم السيولة النقدية، ومؤشرات تقييم الربحية، وأيضا مؤشرات تقييم السياسات المالية.

الفصل الثالث:

علاقة جدول سيولة الخزينة بتقييم الأداء المالي لمطاحن الزيبان القنطرة

2014-2016

المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة[1]

1- نشأة المؤسسة:

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر بـ 235.000.000دج، الذي تم رفعه في 2007 إلى 896.260.000دج، تابعة للشركة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها)، وهي من بين 8 وحدات تابعة لها تتوزع في شرق وسط وجنوب التراب الوطني، والوحدة تتمتع بالاستقلالية في إدارة شؤونها ونشاطها، أما الشركة الأم تعتبر كوسيط بين شركة تسيير (SGP) وبين مطاحن الزيبان وتعود لها القرارات المركزية والحساسة. تقوم الوحدة بإنتاج و تسويق السميد و الدقيق و مشتقاتها. تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة وهي تبعد عن الولاية بـ 55 كلم. تقدر مساحتها الإجمالية بـ 315647م^2 وهي تنقسم إلى قطعتين:

-القطعة الأولى: مساحتها 53000051م^2 خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158م^2 مبينة والباقي غير مبني.

-القطعة الثانية: تقدر مساحتها 15642م^2 تتكون من السكنات الوظيفية.

2- معلومات أخرى عن المؤسسة:

- طاقة الإنتاج:

- 1500 قنطار في اليوم من القمح اللين.
- 5900 قنطار في اليوم من القمح الصلب.

-سعة التخزين:

- 39000 قنطار من المنتوج النهائي.
- 125000 قنطار من القمح.

-تشكيلة منتجاتها: تنتج المؤسسة تشكيلة من المنتجات هي: سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق ممتاز، دقيق الخبازة، نخالة، القمح اللين، نخالة القمح الصلب، النخالة المكعبة، السميد الثانوي.

- احتياجات المؤسسة من الماء:

- 3000 لتر من الماء يوميا.
- أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الآلات.

-الطاقة التشغيلية: يقدر عدد عمال الوحدة حاليا ب 116 عامل.

[1] من إعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية.

وهذه الفئات تتوزع على مصالح المنشأة وأقسامها وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): توزيع العمال على مصالح المؤسسة

المستوى المهني القسم والمصلحة	الإطارات	التحكم	التدقيق	المجموع
المديرية العامة	04	01	00	05
الموارد البشرية	03	02	01	06
المالية والمحاسبة	04	00	/	04
التجارة والنقل	03	12	02	17
إعلام ألي	01	/	/	01
الاتصال	01	/	/	01
المخبر	01	/	/	01
الأمن والنظافة	01	04	21	26
تموين	/	02	/	02
تسيير المخزون	01	09	02	12
الصيانة	01	09	/	10
الإنتاج	03	23	04	30
شؤون قانونية	01	/	/	01
المجموع	24	62	30	116

من إعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية.

2- أهداف المؤسسة:

إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

- الوصول إلى اكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم وجلب اهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولا ودائما.
- تغطية رغبات المستهلكين والأسر الصغيرة والمجموعات المحلية عموما وذلك لن يتأتى إلا بتضافر كل الجهود لإدماج الشركة التابعة – الرياض سطيف مطاحن الزيبان– القنطرة في محيطها الاجتماعي وتثمين مفهوم الخدمة المؤداة إلى الزبون وذلك تحت شعارً ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون بكم ومعكم.

3- سياسة المؤسسة:

إن القدرات الإنتاجية والوضعية المالية المريحة للشركة التابعة الرياض سطيف مطاحن الزيبان القنطرة هما عاملان مشجعان على انتعاش السياسة التجارية ولن تدخر أي جهد في ترجمة هذه السياسة بالأفعال:

- التوضيح في الشفافية للممارسات والخدمات التجارية مع الشركاء (الزبائن، المساهمين، والمحيط...)
- ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوي.
- تكوين وتحسيس مجموعة العمال.
- الاتصال في الداخل لتفاعل كل العمال، وفي الخارج لضمان جودة الخدمة والمنتوج.
- التحديث وصيانة طاقة الإنتاج.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

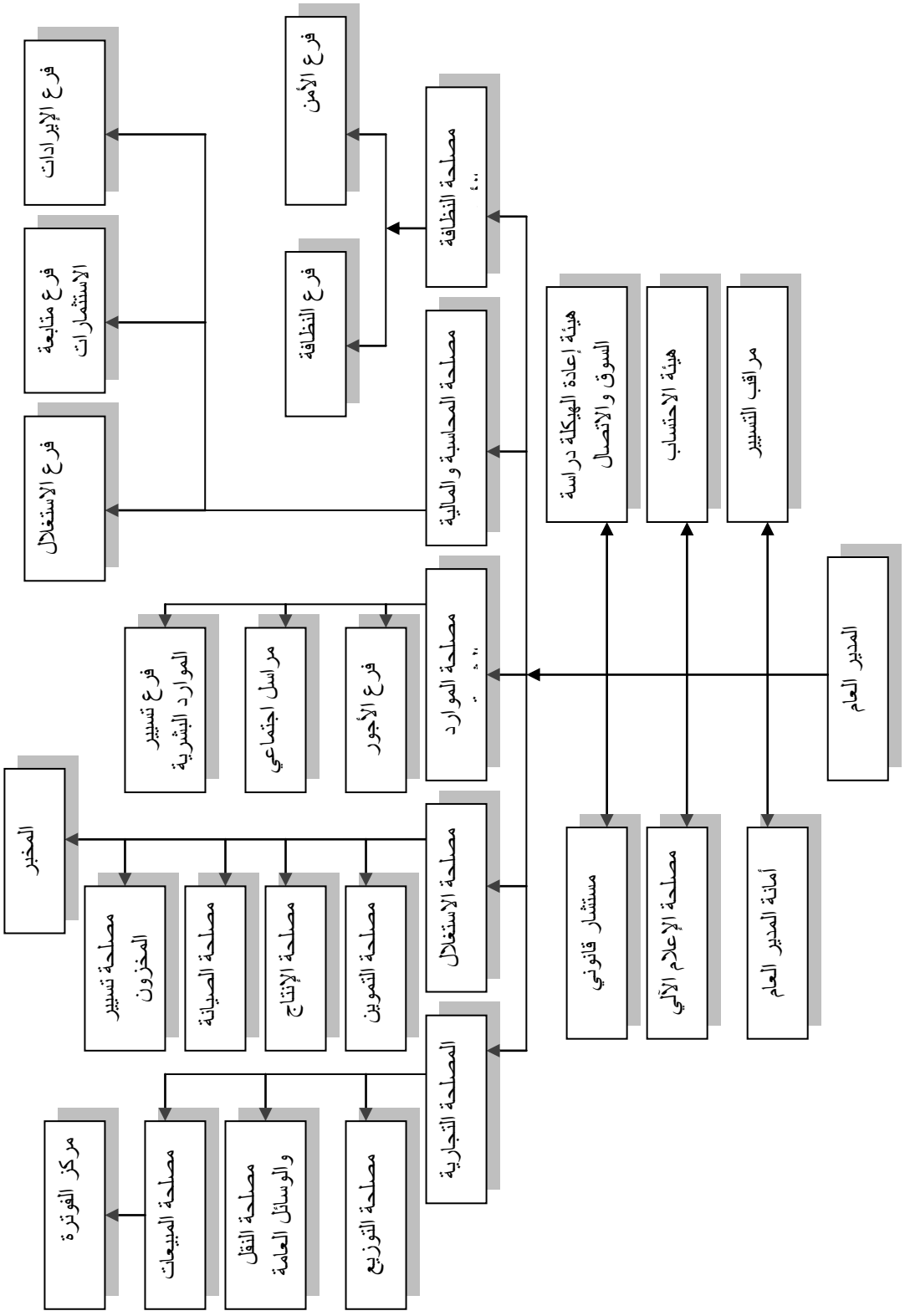

من إعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة الموارد البشرية.

1- المدير العام:

يعد المسؤول الأول عن كل رؤساء الهياكل والمصالح ويشرف على تسيير المؤسسة من كل النواحي، بالإضافة إلى انه:

- يمثل المؤسسة خارجيا (الناطق الرسمي للمؤسسة).
- يعقد اجتماعات دورية مع مختلف الإطارات (مجلس المديرية العامة).
- يترأس مجلس الإدارة.
- رئيس لجنة حفظ الصحة والأمن.

2- أمانة المدير العام:

تعد أمانة الرئيس المدير العام همزة الوصل بين المدير العام وباقي مصالح المؤسسة، من مهامها (كل هذه المهام مرتبطة بالرئيس المدير العام):

- استقبال، تسجيل وتوزيع البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.
- استقبال المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية وكذلك الفاكس.
- كتابة المراسلات وتوزيعها على مختلف المصالح.
- تحرير اجتماعات مجلس الإدارة.
- استقبال الضيوف (زبائن، الإدارة العامة للرياض، الزوار...).
- توصيل تعليمات المدير العام لمختلف رؤساء المصالح.

3- هيئة إعادة الهيكلة، دراسة السوق والاتصال:

- دراسة إعادة الهيكلة للمؤسسة.
- دراسة السوق.
- تنظيم المشاركة في المعارض الاقتصادية، الإشهار.
- تمثل المؤسسة من ناحية الإعلام.

4- المستشار القانوني:

يتلخص دور المستشار القانوني في إبداء الاستشارة القانونية لمختلف المصالح، أما مهامه فتتمثل في:

- التكفل بقضايا الشركة محل نزاع سواء مع الأشخاص الطبيعية او المعنوية (اغلب المنازعات التجارية مع مجموع الزبائن الذين ترتب في ذمتهم ديون تجارية غير مسددة).
- متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد أمام القسم الجزئي على مستوى مختلف الجهات القضائية المختصة.
- متابعة إجراءات التنفيذ الجبري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين قصد تحصيل الديون المترتبة في ذمة المدين الراهن .
- متابعة ملفات التأمين على ممتلكات الشركة ضد جميع الأخطار بمعية شركة التأمين CAAT–وكالة بسكرة- وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن..

هذا فضلا عن العمل الإداري الاعتيادي على مستوى الشركة:

- تحرير المراسلات الإدارية الداخلية والخارجية.
- تمثيل الشركة كعضو في اللجان المختلفة كلجنة حفظ الصحة والأمن، لجنة التأديب، لجنة الصفقات،لجنة تحديد ومراجعة السعر، لجنة إثبات ملفات الزبائن.
- تمثيل الشركة أمام الجهات القضائية المختصة بموجب تفويض من المديرية العامة.

5- مصلحة الإعلام الآلي:

تم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من اجل تسهيل التعاملات بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة والموثوقة مقارنة بالعملية اليدوية من المهام:

- إنشاء برامج أو أحداث التغيرات التطورات اللازمة على البرامج التابعة لمختلف المصالح، من بين البرامج الموجودة في المؤسسة (حساب الأجور- الفوترة- المحاسبة – تسيير المخزون –الاستثمارات –الاهتلاكات...).
- برمجة وصيانة حواسيب المؤسسة.
- إدارة شبكة الإعلام الآلي .
- مراقبة البرامج وتطبيقها بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة على مختلف البرامج.
- المساهمة في الجرد السنوي.

6- مصلحة النظافة والأمن:

تقوم هذه المصلحة بالحفاظ على أمن المؤسسة بمختلف أنواعه ونظافتها، وتنقسم إلى فرعين:

6-1- فرع الأمن:

يشرف عليه ريس فرع مسؤول رؤساء أفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن.

يمكن تقسيم مهامهم إلى قسمين:

- مهام خاصة بالأمن العام: تتمثل في:

- حراسة المؤسسة ووسائلها والآلات من كل سرقة أو تعدي.
- مراقبة كل من يدخل أو يخرج من مؤسسة.
- إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من اجل رفع المنتوج.

- مهام خاصة بالأمن الصناعي:تتمثل في:

- المحافظة على امن الآلات من الأخطار .
- رش الأدوية على المواد الأولية والآلات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلا.
- الحفاظ على صحة العمال من أخطار الآلات.
- إتقان استعمال وسائل الدفاع عن الحريق.

6-2- فرع النظافة:

يوجد تحت إمرة رئيس الفرع مجموعة من العمال والعاملات المسؤولين عن:

- التنظيف الدوري.

- مراقبة مستوى مخزون المياه وتعقيمه.

7- مصلحة مراقبة التسيير وإعادة التقييم:

تعد من أهم المصالح، كون أن هذه المصلحة مسؤولة عن مراقبة التسيير داخل المؤسسة، من أهم مهامه:

- إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة: يتم إعدادها بإتباع خطوط التوجيه التي تقدمها المديرية العامة، وتشمل كل من الميزانية التقديرية للتموين، تسيير المخزون، الإنتاج، المبيعات، الاتصالات(الإشهار...)، الموارد البشرية.

تقوم كل مصلحة بإعداد الميزانية الخاصة بها فمثلا مصلحة المبيعات تقوم بإعداد الميزانية التقديرية.

إعداد اللوح البياني للمؤسسة (التسويق، الإنتاج، المبيعات، الموارد البشرية...) ومقارنتها مع التقديرات وتحليل النتائج.

- إعداد التقارير الثلاثية والسداسية: تمثل تراكم نتائج الأشهر السابقة.
- إعداد التقرير السنوي للتسيير: وهو تقرير مفصل عن نشاط المؤسسة خلال السنة.
- تقديم إحصائية ثلاثية للديوان الوطني للإحصائيات ردا على مراسلاتهم.

أي أن دور رئيس المصلحة يكمن في:

- جمع المعلومات من مختلف المصالح.
- تحليل المعلومات.
- إعداد التقارير الشهرية، الثلاثية، السداسية والسنوية.

8- هيئة الاحتساب:

تعد وظيفة الاحتساب وظيفة مستقلة، وهي تقييم مراقبة العمليات على مستوى مصالح المؤسسة، وهدف المراقبة في هذا المجال تقدير وتقييم نجاعة مختلف المراقبات الأخرى أي متابعة أعضاء المؤسسة في أداء مسؤولياتهم، وفي هذا الهدف الاحتساب الداخلي يقدم التحليلات، التقييمات، التوصيات، الآراء والمعلومات التي تخص الوظائف التي تمت فيها عملية الاحتساب.

من جهة أخرى الاحتساب الداخلي يختلف عن المراقبة الداخلية، فالمراقبة الداخلية هي مجموع التدابير الموجودة داخل التنظيم والمناهج وهدفها هو تأمين حماية الممتلكات، صحة العمليات، تطبيق العمليات، جودة ونوعية المعلومة ونجاعة عمال المؤسسة.

9- دائرة الاستغلال:

تعد دائرة الاستغلال دائرة تقنية بحتة نظرا للمصالح المكونة لها، أساس هذه الدائرة الإنتاج، ومهمتها تحويل القمح إلى منتج نهائي، لذا تعد مصلحة الإنتاج أهم مصلحة في الدائرة أما باقي المصالح فهي مصالح دعم من اجل تحقيق أهداف المصلحة، تهدف إلى:

- الربط بين مصلحة الإنتاج وباقي المصالح التابعة للإدارة
- الربط بين مصالح دائرة الاستغلال مع باقي المصالح (مصلحة الموارد البشرية، الدائرة التقنية...)

9-1- مصلحة الإنتاج:

تضم مصلحة الإنتاج مصلحتين؛ مصلحة قديمة ومصلحة جديدة، يوجد في كل مصلحة: رئيس مطحني، ورئيس دورية، ومسير الدرافيل، ومسير التنظيف.

9-2- مصلحة التموين:

تهتم هذه المصلحة بجلب المادة الأولية المتمثلة في القمح الصلب واللين، بالإضافة إلى شراء بقية الأشياء كقطع الغيار، أدوات مكتب...

- **فرع المشتريات:**

يتكون من رئيس فرع ومصفي وهو الذي يقوم بعمليات الشراء.

- **فرع تعيير الحبوب:**

يتكون من معير الحبوب، تكمن مهمته في تعيير المادة الأولية (قمح صلب،قمح لين) قبل أن تتم عملية الشراء، فهو الذي يقدم الإذن بشراء المادة الأولية من عدمها، كما انه يصل إلى اتفاق في سعر الشراء مع المورد (**OAIC**) على حساب المعايير المنصوص عليها في الجريدة الرسمية رقم 80 المؤرخة في 2007/12/26.

9-3- مصلحة تسيير المخزون:

- **فرع الاستقبال:**

وهذا الفرع مخصص لتسيير المادة الأولية، يتكون من رئيس فرع يشرف على مسيري الصومعات الذين بدورهم يشرفون على أعوان رفع المنتوج.

يتم فيه استقبال القمح بنوعية وتحديد الكمية المستقلة وذلك باستعمال الجسر الوازن، ووضع القمح في الصومعات.

- **فرع التسيير المخزون:**

وهذا الفرع مخصص لتسيير مخزن قطع الغيار ومخزن الأكياس، يشرف على كل مخزن أمين مخزن، وهو موجود تحت مسؤولية رئيس الفرع، وتتمثل مهام هذا الفرع في:

- بعد استقبال طلب التموين من مختلف المصالح وإذا توفر المخزون يتم تقديم المخزون وتسجيل ذلك .
- شاما في حالة عدم توفر المخزون يتم إعداد طلب الشراء وتقديمه إلى مصالح التموين.
- وعند استلام المخزون بعد شراءه، يتم التأكد من مطابقة المخزون مع الطلب المقدم، ثم يتم تسجيله وإعطاءه رقم تسجيل خاص في بطاقة متابعة المخزون، ثم بعد ذلك يتم ترتيبه.
- متابعة المخزون: تسجيل أي دخول أو خروج في بطاقة متابعة المخزون.
- تقديم شهريا مجموع المدخلات والمخرجات لمختلف المخزونات وتقديمها لمصلحة المحاسبة والمالية.

- **فرع الإرسال:**

وهذا الفرع مخصص لتسيير المادة المنتهية، يتكون من رئيس فرع يشرف أعوان رفع المنتوج، وتكمن مهامه في:

- تحديد كمية المواد المنتهية التي نقلت من المطاحن إلى المخازن.

- التأشير على وصل رفع المنتوج وتسجيل الكمية، ثم الطلب من الأعوان رفع المنتوج في وسائل النقل.
- تقديم شهريا مجموع المخرجات لمختلف المنتجات.

9-4- مصلحة الصيانة:

الهدف الرئيسي لهذه المصلحة هو تأمين الخدمات لضمان السير الحسن للآلات المستخدمة في عملية الإنتاج.
يتلقى رئيس المصلحة طلب التدخل من مختلف مصالح خاصة عند حدوث عطب متعلق بالآلات، مع تحديد نوع العطب (ميكانيكي، كهربائي....)، بعد ذلك يقوم بتوزيع المهام على مشرف أعمال ميكانيكي و مشرف أعمال كهربائي اللذان يقومان بدورهما بتوزيع المهام على الكهربائيين و الميكانيكيين، أو يأمر بتدخل اللحامين إن تطلب الأمر.
أما مسؤول الورشة فهو المسؤول عن كل الآلات الموجودة في الورشة، كما انه يشرف على عمال المصلحة عند غياب الرئيس.
علما أن تدخل الأعوان يكون فرديا أو جماعيا عند الضرورة.

9-5- المخبر:

يعد المخبر مصلحة لا يمكن الاستغناء عنها في هيكلة المؤسسة حيث يشرف رئيس المصلحة على مجموعة من الأعوان الذين يقومون بإجراء اختبارات وتحليل المادة الأولية والمنتوجات تامة الصنع من بين هذه الاختيارات:
لتحديد الوزن مقارنة مع الحجم من أجل الاتفاق على السعر المناسب للقمح.

- **الرطوبة:** وهي قياس نسبة الماء في القمح وهذا من أجل تحديد نسبة الماء التي يجب إضافتها قبل عملية الطحن.
- **نسبة الرماد:** يجري هذا الاختبار على كل من السميد والدقيق من اجل تحديد كمية الرماد.
- **نسبة الغلو تين:** من أجل تحديد نسبة العلك في كل من السميد والدقيق وهل هي مناسبة أم يجب تعديلها.
- **نسبة الاستخراج:** من أجل استخراج كميات السميد الممتاز والعادي وتحديد نسبهما.
- **نسبة الحموضة:** يجري هذا الاختبار على المنتجات تامة الصنع التي بقيت فترة في المخازن هل يمكن بيعها أم لا.
- **نسبة نشاط αميلاز:** هذا الاختبار يجري على الدقيق هل هو يناسب الخباز أو يجب تغيير النسبة.

10. دائرة التقنية التجارية : تشمل المصالح التالية:

- مصلحة المبيعات :

تعد هذه المصلحة هي المتعامل المباشر مع الزبائن, يدرج تحت مهامه رئيس للمصلحة وتكمن مهامه في :

- تقصي السوق .
- الإشهار للمنتوج.
- إرضاء الزبائن.
- متابعة نوعية المنتجات.
- استقبال ملفات الزبائن الجدد, التي تتكون من :

- السجل التجاري.
- رقم القيد الجبائي.

- **مصلحة النقل والوسائل العامة:**

تنقسم هذه المصلحة إلى فرعين يشرف عليهما رئيس المصلحة وتتمثل مهام الفرعين في :

1- فرع النقل:

- السهر على الوثائق الإدارية الخاصة بالسائقين.
- إعطاء بطاقات من اجل إعادة تعبئة خزانات الوقود الخاصة بشاحنات وسيارات المؤسسة.
- طلب قطع الغيار الخاصة بشاحنات وسيارات المؤسسة عند الحاجة.
- توزيع المهام على السائقين من اجل نقل السلع إلى الزبائن, أو نقل خاص لصالح المؤسسة كالمهام.
- يقوم بتسيير 7 شاحنات نقل, 4 سيارات, بالإضافة إلى حافلة لنقل العمال.

2- فرع الوسائل العامة:

- السهر على إصلاح الوسائل العامة التابعة للإدارة.
- تسديد فواتير الكهرباء, الماء....
- تحضير الوجبات والإقامة للزوار وكذلك لأفراد المؤسسة عند القيام بمهام.

11- مصلحة الموارد البشرية: تتكون هذه المصلحة من:

- **رئيس المصلحة** :وهو المسؤول الأول في المصلحة, ومن مهامه:

- تطبيق سياسة المؤسسة فيما يخص تسيير الموارد البشرية
- التطبيق الكامل للاتفاقية الجماعية.
- احترام تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة.
- المتابعة اليومية لملفات المستخدمين.

- متابعة تطور المسار المهني للمستخدمين.
- تطبيق منهجيات العمل في الإطار القانوني.
- المساهمة في إعداد الميزانية التقديرية للمصلحة.
- متابعة الإحصائيات:
- إعداد مخطط التكوين والسهر على تطبيقه.
- المشاركة مع رؤساء المصالح في إعداد مخطط التوظيف.
- مراقبة كشوف الأجور والرواتب للمستخدمين قبل التخليص.

- تقييم عملية تكوين المستخدمين.

– **فرع تسيير الموارد البشرية:** تتمثل المهام الموكلة إليه في:

- إعداد, تسجيل وترتيب كل الوثائق الواردة من مختلف المصالح المتمثلة في : أمر بقيام بمهمة, إعذار, قرار, شهادة عمل, رخصة الخروج...
- متابعة مستجدات ملفات الموارد البشرية.
- مراقبة كشف الحضور للعمال والممتهنين وتقديمها لفرع الأجور نهاية الشهر.
- التكفل بالعطل : السنوية, المرضية, الاستثنائية.
- تحرير المقررات (التقاعد, التعيين,تغيير المنصب ...)
- تحرير العقوبات على العمال بعد استجوابهم.

– **مراسل اجتماعي:**

- إنشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي.
- دفع ملفات المرض, حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي.
- استرجاع مصاريف الأدوية من صندوق الضمان الاجتماعي.
- السهر على متابعة ومراقبة ملفات العمال المتواجدة في صندوق الضمان الاجتماعي.

– **فرع الأجور:**

- تطبيق العقود الجماعية لإعداد الأجور.
- جمع المعلومات لحساب الأجور(مقدمة من فرع تسيير الموارد البشرية)
- إدخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات.
- طبع كشف الأجور.

12. مصلحة المحاسبة والمالية:

المحاسبة تقنية متعارف عليها تجري بواسطتها رصد ومسايرة التدفقات المختلفة المتوجهة لنشاط المؤسسة, مهما كانت طبيعتها, ويترجم ذلك في شكل نتائج مكرسة لمردودية هذا النشاط وفعاليته.

وتتمثل تقنية المحاسبة في مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة, ومدى تأثيره على هيكلة أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة والتي هي السنة المالية, وعليه فيمكن القول أن المحاسبة عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي للمؤسسة وتحديد نتائج نشاطها من حين لأخر, وإظهار مكونات حساباتها(ذمتها) إن هذه النتائج, لاسيما بين دورة مالية وأخرى, فهي بصورة أشمل, نظام متكامل لتنظيم ومسايرة التدفقات المتوجة لحركية الأموال أو التزامات المؤسسة, عبر نشاطاتها أو حتى أنشطتها سواء مع نفسها (التصرف في التقنية,الإنتاج أو التشغيل...), أو مع بقية المتعاملين الاقتصاديين (زبائن, موردون, مصارف, مصالح جبائية...). تتكزن هذه المصلحة من:

- **فرع الاستغلال:**

يختص هذا الفرع بجانب النفقات التي تقوم بها المؤسسة, فيتم استقبال فيه الملفات من مختلف المصالح والهياكل الخاصة من المشتريات والخدمات.

تتمثل مهامه في :

- مسك مسودة البنك: تقيد به كل العمليات البنكية(إصدار صكوك وكذا التحويلات).
- مسك مسودة الصندوق: تقيد به كل العمليات التي تتم نقدا .
- استقبال والتأكد من صحة ملفات المشتريات و الخدمات المؤداة المتكونة من ملف المشتريات:
  - طلب الشراء.
  - الفاتورة.
  - وصل استلام.
  - طلب تلخيص.
- ملفات الخدمات: نفس الوثائق باستثناء وصل استلام يقابله إقرار بالخدمة المؤداة
- التأشير على طلب التخليص
- تحرير الشيك أو إصدار التحويلات لصالح الموردين.
- التسجيلات المحاسبية في اليومية المناسبة.

إضافة إلى ذلك هناك مهام شهرية تتمثل في :

- إعداد التقارب البنكي: بالأخذ بعين الاعتبار مسودة البنك(الخاصة بالمؤسسة) والجدول البنكي الخاص بالحسابات (الخاصة بالبنك)
- تقييد حركة المخزون الخاصة بالمادة الأولية.
- استخراج اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ لكل حساب للتأكد من صحة العمليات المحاسبية.
- إعداد الميزانية.
- إعداد جدول حسابات النتائج.
- التنسيق مع المديرية العامة الكائنة بسطيف حول تسيير المؤسسة بإرسال مختلف الوثائق المحاسبية (الميزانية, جدول حسابات النتائج...)

- **فرع الإيرادات:**

يختص هذا الفرع بجانب الإيرادات الناتجة عن عملية البيع التي تقوم بها المؤسسة ,فيتم استقبال فيه الملفات من مصالحة المبيعات مرفقة بالفواتير ووثائق التخليص.تتمثل مهامه في:

- التأكد من صحة اليوميات و مطابقته للفواتير وقيمة التحويل.
- فوترة التحويلات أو الصكوك المؤشر عليها.
- فوترة يوميات المبيعات(الفوترة, كيفية التسديد).

- متابعة المبيعات بالآجال.

كما أن للفرع مهام شهرية متمثلة في:

- إيقاف رقم الأعمال الشهري ومقارنته مع اليوميات المحاسبية و اليوميات المرسلة من طرف مصلحة المبيعات.
- يقوم المكلف بالتحصيل الجبائي رصد قيمة الضريبة على القيمة المضافة, حقوق الطابع وكذا الضريبة على رقم الأعمال ويصرح بها قبل 20 من الشهر الموالي.
- استخراج جدول حساب خاص بالإيرادات من أجل إعداد التقارب البنكي.

- **فرع متابعة الاستثمارات:**

هذا الفرع مسؤول عن التحركات الخاصة بالاستثمارات من :

- الشراء لأول مرة مع إعطائه رمز خاص.
- تغيير مكان الاستثمار
- القيام بعملية الجرد والإهلاك الخاص بالاستثمار

يكون هذا بتسجيل كل من التحركات في الحاسوب والمتابعة اليومية.

المبحث الثاني: أهمية جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: عرض جدول سيولة الخزينة لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

الجدول رقم (10): جدول سيولة الخزينة للمؤسسة خلال الفترة 2014 2016

الوحدة ب (دج)

	2014	2015	2016
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	1127826813.33	1194604826.55	1580116278.16
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-1085504757.91	-1154069685.77	-1556117175.94
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة	-5705000.00	-15248611.00	-15792526.00
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
نقدية محولة	-38448000.00	-39952000.00	
ودائع لأجل		-200000000.00	
ودائع مستردة		600000000.00	
تحصيلات أخرى	1766473.23	2406362.71	4793738.89
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	**-64471.32**	**387740892.49**	**13000315.11**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	-114528421.14	-471735003.99	-78504349.11
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	12420000.00	14532521.24	4206985.06
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		-7000000.00	-1000351.00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة	**-102108421.14**	**-464202482.75**	**-75297715.05**

الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	109087268.26	204732731.74	-5119273.14
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	**109087268.26**	**204732731.74**	**-5119273.14**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	**6914375.80**	**128271141.48**	**-67416673.08**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	230386483	237300859.23	365541605.57
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	237300859.23	365572000.71	376534076.49
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**6914375.80**	**128271141.48**	**10992470.92**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	**50817973.41**	**178866864.42**	**118285174.50**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للمؤسسة سنة 2014 كانت سالبة وتقدر بمبلغ 64471.32 دج، ثم في سنة2015 ارتفعت بمبلغ 387740892.49 دج، تعود هذه الزيادة المعتبرة في نشاط سنة 2015 إلى استلام المؤسسة لوديعة تقدر ب 600000000.00 دج، كما قامت في ذات السنة بإيداع وديعة تقدر ب2000000000.00 دج. بالرغم من الزيادة في التحصيلات المقبوضة من العملاء، ونجد ما يقابلها زيادة في المبالغ المدفوعة للموردين؛ ما يعني زيادة في الكمية المشتراة، وهذا يدل على زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسة. كما نلاحظ أن الزيادة في التدفقات النقدية التشغيلية التي حدثت سنة 2015 تراجعت في سنة 2016 لتصل إلى مبلغ 13000315.11 دج.

أما ما يخص التدفقات الناتجة عن أنشطة الاستثمار فنجد أن المؤسسة قد زادت من نفقاتها لاقتناء التثبيتات المادية سنة2015 إذ قدرت ب471735003.99 دج، دعما لعملية الإنتاج وسعيا منها لتطوير وزيادة قدرتها الإنتاجية، بعدما قدرت ب114528421.14 دج سنة 2014، وتنخفض هذه النفقات سنة2016 لتقدر

ب78504349.11 دج، وهذا يعود لكون المؤسسة قد أنفقت مبالغ كبيرة في السنة الماضية. ومن ناحية أخرى نجد أن حصة المؤسسة من النتائج المستلمة قدرت ب7000000.00سنة2015، وقدرت ب1000351.00 سنة2016، ولم تستلم حصتها من النتائج سنة2014.كما نلاحظ أن الفوائد المحصلة لسنة 2015 قدرت ب 14532521.24 دج، وقد ارتفعت عما كانت عليه سنة 2014 والتي قدرت ب 12420000 دج، إلا أن هذا الارتفاع انخفض سنة 2016 ليصبح 4206985.06 دج. ورغم ذلك نجد أن صافي التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار كانت سالبة طيلة فترة الدراسة، من 102108421.14 دج سنة 2014، إلى 464202482.75 سنة 2015، إلى 75297715.05 دج سنة 2016.

أما التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة المالية فنلاحظ أن المؤسسة حققت زيادة في النتيجة المالية، وتقدر ب109087268.26 دج سنة2014، لترتفع سنة2015 وتبلغ مقدار 204732731.74 دج، وفي كلتا السنتين النتيجة المالية ناتجة عن التحصيلات المتأتية من الإقراض. أما سنة2016، فنجد النتيجة المالية سالبة؛ متمثلة في الحصص والتوزيعات المدفوعة التي قامت بها المؤسسة بمقدار 5119273.14 دج.

بالرغم من هذا إلا أن المؤسسة حققت خزينة إجمالية موجبة سنة 2014 وتقدر بمبلغ 6914375.80 دج، لترتفع سنة 2015 لتصل مقدار 128271141.48 دج، أما في سنة 2016 فالمؤسسة حققت خزينة سالبة تقدر ب 67416673.08 دج.

المطلب الثاني: تقييم السيولة النقدية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة

أولا:نسبة تغطية النقدية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

1- سنة 2014:

نسبة تغطية النقدية = 64471.32- / 114528421.14- = %0.05

نلاحظ أن المؤسسة غير قادرة على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزاماتها الاستثمارية والتمويلية.

2- سنة 2015:

نسبة تغطية النقدية = 387740892.49 /(-471735003.99 + -7000000.00) = -81%

تشير هذه النسبة إلى عدم قدرة المؤسسة على توليد نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزاماتها الاستثمارية والتمويلية، والنسبة سالبة تعني أن المؤسسة تعاني من مشكلات في تحصيل النقدية.

3- سنة 2016:

نسبة تغطية النقدية = 13000315.11 / (-78504349.11 + -1000351 + -5119273.14) = -15.36%

المؤسسة غير قادرة على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزاماتها الاستثمارية والمالية، ويعود هذا العجز لضخامة نفقاتها المخصصة لاقتناء التثبيتات، في مقابل تطور طفيف من الناحية الإنتاجية.

مما سبق نلاحظ أن قدرة المؤسسة على توليد النقدية انخفضت في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 حيث كانت 0.05% سنة 2014، ثم أصبحت -81%سنة 2015، لترتفع هذه القدرة سنة 2016 وتصبح -15.36%.

ثانيا: نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

1- سنة 2014:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = -64471.32 / 0 = -100%

المؤسسة لم تدفع أية فوائد عن الديون، وهذه النسبة تشير إلى عدم قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون إن وجدت.

2- سنة 2015:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = 387740892.49 / 0 = 100%

أيضا في هذه السنة المؤسسة لم تدفع أية فوائد عن الديون. لكن بإمكانها تسديد فوائد الديون بصورة كاملة في حالة وجودها.

3- سنة 2016:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = 13000315.11 / 0 = 100%

نلاحظ أن المؤسسة لم تكن عليها فوائد ديون؛ لكن بإمكانها تسديد أية فوائد في حالة وجودها.

نلاحظ أن المؤسسة لم تدفع أية فوائد عن الديون طيلة فترة الدراسة، ولكنها لا تستطيع دفع أية فوائد سنة 2014 بنسبة 100%، ولكن في سنتي 2015 و 2016 المؤسسة بإمكانها تسديد أية فوائد في حالة وجودها حظ أن كاملة بنسبة 100%.

ثالثا: نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الديون طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل

1- سنة 2014:

0 = (24070651.80 + 721725397.01 + 109087268.26) / -64471.32

نلاحظ أن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية لا تستطيع تغطية الديون الطويلة وقصيرة الأجل.

2- سنة 2015:

%58.76 = (50001915.10 + 609772466.90) / 387740892.49

المؤسسة قادرة على الوفاء ب85.76% من التزاماتها وديونها طويلة وقصيرة الأجل اعتمادا على النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية. ما يوضح أن السيولة المالية للمؤسسة في وضعية جيدة.

3- سنة 2016:

%02.03 = 639481027.18 / 13000315.00

المؤسسة قادرة على الوفاء ب02.03% من التزاماتها وديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية. مم ينبئ بوضع سيئ للسيولة المالية للمؤسسة.

مما سبق نلاحظ أن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وديونها طويلة وقصيرة الأجل ارتفعت من 00% سنة 2014 إلى 58.76% سنة 2015، لتتراجع هذه المقدرة إلى 02.03% سنة 2016.

المطلب الثالث: دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الربحية للمؤسسة محل الدراسة.

أولا:نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

1- سنة 2014:

وتتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية للمؤسسة سنة 2014 في:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية: 1085504757.91
- مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام: 0
- النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية: 0
- المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين: 0.

نلاحظ أن الاحتياجات النقدية الأساسية للمؤسسة تنحصر في التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، أم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لسنة 2014 تساوي 64471.32- دج.

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية= 64471.32- / 1085504757.91= 0

نلاحظ أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لا تغطي الاحتياجات النقدية الأساسية.

2- سنة 2015:

وتتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية للمؤسسة سنة 2015 في:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية: 1154069685.77.
- مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام: 0.
- النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية: 0.
- المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين: 0.

نلاحظ أن الاحتياجات النقدية الأساسية للمؤسسة تنحصر في التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، أم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لسنة 2014 تساوي 387740892.49 دج.

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 387740892.49 / 1154069685.77- = -33.59%

نلاحظ أن المؤسسة غير قادرة على تلبية 33.59% من احتياجاتها الأساسية اعتمادا على التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.

3- سنة 2016:

وتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية لسنة 2016 ما يلي:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية:1556117175.94
- مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام: 0.
- النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية: 0.
- المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين: 5119273.14.

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 13000315.11 / (1556117175.94- + 5119273.14-) = 0.83-%

المؤسسة قادرة على تلبية 0.83 % من احتياجاتها الأساسية.

نلاحظ أن قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها الأساسية من التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية ارتفعت من 00% سنة 2014 إلى 33.59-% سنة 2015 لترتفع مجددا سنة 2016 وتبلغ 0.83-%.

ثانيا: مؤشر النقدية التشغيلي: ويحسب وفق العلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل

1- سنة 2014:

مؤشر النقدية التشغيلي = 64471.32- / 43903597.61 = 0.14-%

إن أرباح المؤسسة غير قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي بنسبة 0.14%، وهذا راجع لكون التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية سالبة.

2- سنة 2015:

مؤشر النقدية التشغيلي = 387740892.49 / 50595722.94 = 766.35%

أرباح المؤسسة قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي بنسبة 766.35% وهذا راجع لارتفاع التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.

3- سنة 2016:

مؤشر النقدية التشغيلي = 13000315.11 / 107292703.58 = 12.11%

إن أرباح المؤسسة قادرة على توليد 12.11% من التدفقات النقدية التشغيلية؛ ويعود هذا الانخفاض الكبير إلى انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية وارتفاع صافي الدخل.

نلاحظ أن 0.14% من أرباح المؤسسة متأتية من التدفقات النقدية التشغيلية للمؤسسة سنة 2014، لترتفع هذه النسبة سنة 2015 لتبلغ 766.35% لتعود إلى الانخفاض مجددا سنة 2016 لتبلغ 12.11%.

ثالثا: نسبة التدفقات النقدية التشغيلية: ويتم حسابها حسب العلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال

1- سنة 2014:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = 64471.32- / 1101999494.38 = 0%

نلاحظ أن كل التدفقات النقدية التشغيلية متولدة أو ناتجة عن مبيعات المؤسسة.

2- سنة2015:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = 387740892.49 / 1185445854.17= 32.70%

نلاحظ أن التدفقات النقدية التشغيلية تمثل 32.70% من مبيعات المؤسسة.

3- سنة 2016:

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = 13000315.11 / 1575717483.17 = 0.82%

نلاحظ أن 0.82% من التدفقات النقدية التشغيلية ناتجة عن مبيعات المؤسسة.

نلاحظ أن التدفقات النقدية التشغيلية المتولدة عن مبيعات المؤسسة ارتفعت سنة 2015 وتقدر ب 32.70% بعدما قدرت ب 00% سنة 2014، لتعود إلى الانخفاض مجددا سنة 2016 وتقدر ب 0.82% من المبيعات.

رابعا: صافي النقدية الحرة: وتحسب وفق العلاقة التالية:

صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات من العمليات – (الإنفاق الرأسمالي + التوزيعات)

1- سنة 2014:

صافي النقدية الحرة = 6914375.26 – (114528421.14– + 0) = 121442796.4

للمؤسسة نقدية حرة كبيرة مقدرة ب 121442796.4 دج تعطي لها مرونة مالية والقدرة على سداد التزاماتها، كما يمكن للمؤسسة استغلال هذه النقدية في استثمارات إضافية.

2- سنة 2015:

صافي النقدية الحرة = 128271141.48 – (471735003.99– + 0) = 343463862.51–

إن رصيد النقدية سالب ويقدر ب343463862.51- دج، مم يعني أنه لا توجد نقدية حرة بالمؤسسة، وهذا يدل على أنه ليس هناك مرونة مالية في المؤسسة، ويتوجب عليها اللجوء غلى مصادر تمويل خارجية لسداد التزاماتها.

سنة 2016:

صافي النقدية الحرة = 67416673.08– – (78504349.11– + 5119273.14–) = 16206949.11

للمؤسسة نقدية حرة في حوزتها تقدر ب16206949.11 دج، مم يعزز مرونتها المالية وقدرتها على سداد التزاماتها دون الحاجة لمصادر التمويل الخارجية.

نلاحظ أن المؤسسة تمتلك نقدية حرة سنة 2014 تقدر ب 121442796.4 دج، لكن انخفضت سنة 2015 لتصبح 343463862.51- دج، ولكن المؤسسة استطاعت في سنة 2016 أن تحقق نقدية حرة مقدرة ب 16206949.11 دج.

المطلب الرابع: دور جدول سيولة الخزينة في تقييم السياسات المالية للمؤسسة محل الدراسة

أولا: نسبة التوزيعات النقدية: وتحسب حسب العلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

1- سنة 2014:

نسبة التوزيعات النقدية = 64471.32- / 0 = 0

المؤسسة لم تقم بأية توزيعات نقدية على المساهمين.

2- سنة 2015:

نسبة التوزيعات النقدية = 387740892.49 / 0 = 0

المؤسسة لم تقم بأية توزيعات نقدية على المساهمين.

3- سنة 2016:

نسبة التوزيعات النقدية = 13000315.11 / 5119273- = 25.39-%

المؤسسة غير قادرة على تسديد 25.39 %من توزيعات الأرباح من خلال تدفقاتها من الأنشطة التشغيلية. وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر خارجية لتمويل هذه التوزيعات.

نلاحظ أن المؤسسة لم تقم بأية توزيعات على المساهمين في سنتي 2014 و 2015، ولكن في سنة 2016 قامت بتوزيعات ولكنها غير قادرة على تسديد 25.39-% من هذه التوزيعات من خلال تدفقاتها من الأنشطة التشغيلية.

ثانيا: نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

1- سنة 2014:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = 12240000 / (127826813.33+1766473.26) = 01.08%

تشير هذه النسبة إلى الأهمية النسبية لعوائد الفوائد والتوزيعات المقبوضة من الأنشطة التشغيلية وهي نوعا ما ضعيفة وتقدر ب 01.08%.

2- سنة 2015:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = 14532521.24/ (6000000000 + 1194604826.55 + 2406362.71) = 00.80%

نلاحظ أن الفوائد والتوزيعات المقبوضة تمثل 00.80% من التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

3- سنة 2016:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = 4206985.06 / (1580116278.16 + 4793738.89) = 0.26%

نلاحظ أن الفوائد والتوزيعات المقبوضة تمثل 00.26% من التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

نلاحظ أن الفوائد والتوزيعات المقبوضة تمثل 01.08% من التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية سنة 2014، لتنخفض هذه النسبة سنة 2015 لتبلغ 00.80%، وتستمر في الانخفاض سنة 2016 لتصبح 00.26%

ثالثا: نسبة الإنفاق الرأسمالي: يتم حسابها حسب العلاقة التالية:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

1- سنة 2014:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = 114528421.14 / 109087268.26 = 1.04%

إن مصادر التمويل طويلة الأجل تساهم بنسبة 1.04% في تمويل الأصول الثابتة.

2- سنة 2015:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = 471735003.99 / 204732731.74 = 2.3%

مصادر التمويل طويلة الأجل تساهم بنسبة 2.3% في تمويل الأصول الثابتة.

3- سنة 2016:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = 78504349.11 /0 = 0

المؤسسة لم تقم بأي تحصيل فيما يخص مصادر التمويل طويلة الأجل.

نلاحظ أن نسبة الإنفاق الرأسمالي ارتفعت سنة 2015 لتبلغ 02.3% بعدما كانت 01.04% سنة 2014، غير أنها انخفضت سنة 2016 لتصبح 00% لكون المؤسسة لم تحصل أية مصادر تمويل طويلة الأجل.

المطلب الخامس: تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة

من خلال نتائج التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة للمؤسسة يمكن الحكم على الأداء المالي للمؤسسة من ناحية:

أولا: السيولة المالية:

من خلال النتائج السابقة يمكن القول أن سيولة المؤسسة المالية في مستوى متوسط، حيث نجد أن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية تغطي فوائد الديون إن وجدت بنسبة 100% خلال الفترة 2014، 2015، 2016 على التوالي. نجد أن هذه التدفقات تغطي الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل سنة 2014، كما تغطيها بنسبة 58.76% سنة 2015، حيث نلاحظ أن نسبة التغطية هذه قد ارتفعت سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، في حين انخفضت سنة 2016 لتصبح 02.03%.

في حين نجد أن سيولة المؤسسة من ناحية مستوى أو نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية كانت ضعيفة من 0.05% سنة 2014 إلى 81-% سنة 2015 إلى 15.36-% سنة 2016.

ثانيا: ربحية المؤسسة:

من خلال النتائج السابقة يمكن القول بأن ربحية المؤسسة في مستوى متوسط، حيث نجد المؤسسة غير قادرة على تلبية احتياجاتها النقدية الأساسية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية سنة 2014، لتنخفض هذه النسبة سنة 2015 لتصبح 33.59-% وتستمر في الانخفاض سنة 2016 لتصبح 0.83-%. أما النقدية التشغيلية فقد ارتفعت سنة 2015 لتقدر ب 766.35% بعدما كانت سالبة سنة 2014 بنسبة 0.14-%، لتنخفض مجددا سنة 2016 وتصبح 12.11% وتشير إلى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.وبالنسبة إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى رقم الأعمال فنجد التدفقات النقدية للمؤسسة سنة 2014 كلها ناتجة عن مبيعاتها وفي سنة 2015 نجد أن 32.70% من التدفقات النقدية التشغيلية ناتجة عن مبيعات المؤسسة، ولكن هذه النسبة انخفضت سنة 2016 لتصبح 0.82 %.

أما ما يخص النقدية الحرة فالمؤسسة قد حققت نقدية حرة تقدر ب 121442796.4 دج سنة 2014، ولكنها حققت نقدية سالبة سنة 2015 تقدر ب 343463862.51 دج، لتعود وتحقق نقدية موجبة تقدر ب 16206949.11 دج سنة 2016.

ثالثا: السياسات المالية:

من خلال النتائج السابقة يمكن القول بأن السياسات المالية للمؤسسة في مستوى متوسط، إذ نجد أن المؤسسة لم تقم بأية توزيعات على المساهمين في الفترة 2014، 2015، ولكنها غير قادرة على تسديد 25.39% من توزيعات الأرباح من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية. ونجد نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية تقدر ب 01.08% سنة 2014، وتنخفض في سنة 2015 لتصبح 0.80% وتستمر في الانخفاض لتصل 0.26% سنة 2016.

أما فيما يخص نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل فنجدها تقدر ب 1.04% سنة 2014 وارتفعت سنة 2015 لتصبح 2.3% لكنها انخفضت سنة 2016 وأصبحت معدومة لكون المؤسسة لم تقم بأية تحصيلات.

المطلب السادس: اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تتبع المؤسسة محل الدراسة الطريقة المباشرة لإعداد جدول سيولة الخزينة.

من خلال نتائج الدراسة نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة تتبع الطريقة المباشرة لإعداد جدول سيولة الخزينة وذلك طيلة فترة الدراسة، وبالتالي نقر بصحة الفرضية.

الفرضية الثانية: يساهم التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

من خلال نتائج الدراسة نلاحظ أن التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة يساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة مم يؤكد صحة الفرضية. سواء في السيولة المالية حيث نجد أن المؤسسة لها القدرة على تغطية الديون من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، أو في جانب الربحية إذ نجد أن أغلب أرباح المؤسسة ناتجة عن مبيعاتها، كما نجد المؤسسة قد حققت نقدية حرة معتبرة.

الفرضية الثالثة: يعتبر الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة جيدا بناء على تحليل جدول سيولة خزينتها.

من خلال نتائج الدراسة نلاحظ أن الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة متوسط من ناحية السيولة والربحية وكذا السياسات المالية للمؤسسة ما ينفي صحة الفرضية.

إذ نجد أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لها القدرة على تغطية فوائد الديون، في حين أنها لا تغطي أصل الديون كاملا، في حين نجد أن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ضعيفة، وذلك في جانب السيولة المالية. أما في جانب الربحية فنجد المؤسسة غير قادرة على تلبية احتياجاتها النقدية الأساسية من التدفقات النقدية التشغيلية، ونلاحظ أن لأرباح المؤسسة قدرة معتبرة على توليد النقدية التشغيلية في حين أنها حققت نقدية حرة معتبرة. وفي جانب السياسات المالية للمؤسسة فنجد أن المؤسسة لا تقوم بتوزيعات دائمة على المساهمين، وتحقق عوائد ضعيفة من الفوائد والتوزيعات المقبوضة، ولها نسبة إنفاق رأسمالي ضعيفة.

خلاصة الفصل:

من خلال تشخيص وتقييم الأداء المالي لمطاحن الزيبان بالاعتماد على التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة، نستطيع القول بأن المؤسسة قد استطاعت أن تحقق نتائج خزينة موجبة فكانت في سنة 2014 تقدر ب 6914375 دج، لتتزايد في سنة 2015 لتصبح 128271141 دج، لكن في سنة 2016، تراجعت الخزينة سلبا لتصبح 67614673- دج.

وتعتبر سنة2015 أفضل سنة إذ حققت المؤسسة تدفقات عالية في جميع الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والمالية. والملاحظ أيضا أن المؤسسة قد حققت نجاعة كبيرة سنة2015، إذ أصبح لديها القدرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال أرباحها بنسبة تقدر ب766.35% ، لتنخفض في سنة 2016. أما فيما يخص احتياجاتها النقدية الأساسية فالمؤسسة عاجزة عن تلبيتها، ونلاحظ أيضا أن التدفقات النقدية التشغيلية المتولدة عن المبيعات قد ارتفعت سنة 2015 لتصل إلى 32.70% بعدما كانت معدومة سنة 2014، لتنخفض مجددا سنة 2016 لتصبح 0.82%.

ونجد أن المؤسسة قد حققت نقدية حرة معتبر سنة 2014 تقدر ب121442796.4 مم أعطى المؤسسة مرونة مالية ، وهذا ما استغلته المؤسسة في سنة 2015 لتوسع من استثماراتها إذ بلغت مبلغ 471735004 ولكن المؤسسة لم تحقق نقدية حرة في ذات السنة، وبالرغم من ذلك تداركت النقص وحققت نقدية حرة سنة 2016 بمقدار 16206949.11.

الخاتـــــــمة:

من خلال دراستنا هذه حاولنا إلقاء الضوء على جدول سيولة الخزينة ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ويعتبر جدول سيولة الخزينة من بين أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسة، لما له من دور في بيان مختلف التدفقات النقدية التي تتلقاها المؤسسة، إذ توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة العملياتية والاستثمارية وكذا التمويلية. ويتم إعداد هذا الجدول وفق طريقتين هما: الطريقة المباشرة وهي الأكثر شيوعا واستعمالا من طرف مختلف المؤسسات، والطريقة غير المباشرة وهي أقل استعمالا من الأولى.

ويوضح جدول سيولة الخزينة مدى قدرة إدارة المؤسسة على تسيير النقدية بكفاءة، إذ تمثل السيولة المالية نقطة القوة والضعف للمؤسسة؛ فإذا كانت المؤسسة تمتلك سيولة نقدية جيدة فهي بذلك تثير اهتمام مستخدمي القوائم المالية، وتمثل نقطة جذب للاستثمار وفتح آفاق جديدة للمؤسسة. أما إذا كانت المؤسسة تعاني من عسر في السيولة فهذا سيزيد من تعقيد وضعيتها المالية، ويحد من استثماراتها.

ونظرا للأهمية البالغة لجدول سيولة الخزينة فإن استعمالها في تقييم الأداء المالي يمثل مقياسا ومؤشرا يوفر لكافة الأطراف المتعاملين مع المؤسسة وكذا الأطراف المهتمين بالمؤسسة معلومات دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة. وذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات والنسب كنسب تقييم السيولة، ونسب تقييم الربحية، وأيضا نسب تقييم السياسات المالية التي توضح سياسة المؤسسة اتجاه النقدية التي بحوزتها، وكذا نسبة النقدية الحرة.

أولا: نتائج الدراسة:

1- النتائج النظرية:

- يمثل جدول سيولة الخزينة قائمة لا يمكن الاستغناء عنها إذ يتم إعدادها إلى جانب الميزانية وجدول حسابات النتائج.
- جدول سيولة الخزينة من أهم المصادر المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لأنها توضح مختلف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة، والمتأتية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- إن استغلال جدول سيولة الخزينة في تقييم الداء المالي يوضح مستوى اليسر المالي للمؤسسة، ومدى كفاءة الإدارة في تسيير هذه النقدية.

2- النتائج الميدانية:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مطاحن الزيبان القنطرة تبين لنا النتائج التالية:

- النشاط الرئيسي للمؤسسة محل الدراسة غير قادر على تلبية مختلف التزامات المؤسسة الاستثمارية والتمويلية.

- بالرغم من الخزينة الايجابية والمتزايدة التي حققتها المؤسسة في السنتين الأوليتين، إلا أنها لم تتمكن من تحقيقها في السنة الأخيرة إذ حققت خزينة سلبية، وهذا راجع لانخفاض التدفقات النقدية التشغيلية عما حققته سابقا.
- المؤسسة لها القدرة على تغطية فوائد الديون، في حين أنها لا تستطيع تغطية أصل الدين كاملا وذلك من خلال التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- المؤسسة غير قادرة على تلبية الاحتياجات النقدية الأساسية عن طريق التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.
- إن أرباح المؤسسة لها قدرة معتبرة على توليد التدفقات النقدية التشغيلية.
- يمكن القول بأن السياسات المالية للمؤسسة في مستوى متوسط، بالرغم من كون المؤسسة لم تقم بأية توزيعات في السنتين الأوليين، إلا أن عوائد الفوائد والتوزيعات المقبوضة شهدت تحسنا في نفس الفترة.

آفاق الدراسة:

لقد تناولنا في دراستنا هذه جانبا مهما ألا وهو دور جدول سيولة الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، غير أن هذه الدراسة تعتبر جزءا من عدة متغيرات. فلهذا على الباحثين توسيع هذه الدراسة لتشمل متغيرات أخرى مثل دور التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في عملية اتخاذ القرار...

قائمة المراجع:

قائمة الكتب:

- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي: دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد**، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
- جمعة خليفة الحاسي وآخرون، **المحاسبة المتوسطة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996.
- حجازي محمد عباس، **قوائم التدفقات النقدية: الإطار الفكري والتطبيق العملي**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1998.
- زهير ثابت، **كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين**، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000.
- صلاح الدين، حسن السيسسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998.
- طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- طارق عبد العالي حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
- عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس مفاهيم وتطبيقات**، دار صفاء للطباعة والنشر، الأردن، 2000.
- العراقي عراقي، **محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 39، جامعة القاهرة.
- عمرو حامد، **تقييم الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية**، منشورات المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2012.
- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2002.
- مدحت أبو النصر، **الأداء الإداري المتميز**، المجموعة العربية للنشر، القاهرة، 2008.
- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.

المذكرات والرسائل الجامعية:

- أمنة ولعة، "**دور المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة في تفعيل الإفصاح المحاسبي**"، مذكرة ماستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2013.
- بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجستير في المحاسبة، جامعة بسكرة، 2011.
- بن خليفة حمزة، **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة الماجستير، جامعة بسكرة، 2013..
- جودي محمد رمزي،**أثر تطبيق معايير التقارير المالي الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية المعيار المحاسبي الدولي1 عرض القوائم المالية**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.
- سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**، مذكرة ماجستير، في المحاسبة، جامعة باتنة، 2009.
- سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015.
- سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2013.
- شباح نعيمة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008.
- شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة،2009.
- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002.
- عجيلة حنان: **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2013.
- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012

- نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة دكتوراه في المحاسبة، جامعة بسكرة، 2015.

لوائح مراسيم وقوانين:

- قرار مؤرخ في 23رجب 1429 هـ الموافق ل26يوليو2008، المحدد **لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة بتاريخ 25مارس2009.

مداخلات وملتقيات:

- دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 09/08 مارس 2005.
- ربيع بوصبيع العايش، وآخرون، **جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي** ، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير ورقلة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06.

مواقع الكترونية:

- نصر الدين نذير، عمار بوشناق، **جدول تدفقات الخزينة**، الموقع الإلكتروني: http://www.talabadz1.blogspot.com,le24/02/2017,A16